«خاتون» بغداد

لمحات تاريخية وشخصية من سيرة جرترود بِلّ

فخري الوصيف

"هاهو فيصل يقفز على أكتافنا". عبارة قصيرة أرسلتها جرترود بِلّ GERTRUDE BELL إلى صديقين من المبشرين الأمريكيين كانا يقيمان في البصرة، يَوْم الأحد ١٤ أغسطس/آب سنة ١٩٢١، اليوم الذي تم فيه اختيار فيصل بن الشريف حسين ملكا على العراق في استفتاء عام. جملة موجزة تعني الكثير. من جهة، مولد الدولة العراقية بحدودها الدولية الحالية؛ ومن جهة ثانية، تتويج للجهود البريطانية التي بذلت من أجل إقامة مملكة عربية تضم الولايات العثمانية السابقة في بلاد الرافدين: البصرة وبغداد والموصل، وتدين بالتبعية للتاج البريطاني؛ ومن جهة ثالثة، ذروة نجاح النشاط السياسي والجاسوسي للآنسة البريطانية جرترود بِلّ التي وصفت حينئذ بأنها "ملكة العراق غير المتوجة". كما كانت تـُعرف بـ"الخاتون"، وهِي تسميّة اشتهرت بها حتى بين البريطانيين المقيمين بالعراق، ولم يكن يقصد بها فقط "السيدة"، أو "الست"، كما كان يحلو لبعض العراقيين أن يناديها، بل أيضا سيدة البلاط التي تحتفظ بعيونها وآذانها مفتوحة من أجل صالح السلطة القائمة. كما أطلق عليها بعض ظرفاء العراقيين "أم المؤمنين"، وهي فيما يبدو أخذت هذه التسمية على محمل الجد وكانت فخورة بها على ما يتضح من خطاب أرسلته لأبيها بهذا الشأن.

جرترود بلّ (١٨٦٨ – ١٩٢٦) شخصية مثيرة للجدل، فهي لبعض العرب صديقة كريمة، حتى أن الملك فيصل كان يصفها بأنها أخت عزيزة، وللبعض الآخر استعمارية بغيضة وتمثل الرمز الكريه للإمبريالية البريطانية؛ ولبعض البريطانيين الذين عملوا معها امرأة دساسة فضولية، ومتغطرسة مستبدة، بل وخائنة لأنها كانت تدين بولائها للعرب، وللبعض الآخر ذكية شجاعة وضليعة في شؤون الشرق العربي.

والحقيقة أن حياة الخاتون المثيرة، والمؤثرة في تاريخ العراق، تتسع لكل هذه الآراء رغم قصر عمرها الزمني نسبيا (حوالي ٥٨ سنة). وهذا ما تجليه سيرتها التي لاقت اهتمام بعض الكـُتـّاب الغربيين مثل الكاتبة الأمريكية المهتمة بالشرق الأوسط جانيت والش JANET WALLACH ، فوضعت عنها كتابا بعنوان: Desert Queen: The Extraordinary Life of Gertrude Bell: Adventurer, Advisor to Kings, Ally of Lawrence of Arabia (صدرت الطبعة الأولى عن دار نشر Nan. A. Talese - نيويورك ١٩٩٦). ونال الكتاب نجاحا طيبا فطبع طبعة ثانية عن دار نشر Anchor Books (نيويورك ١٩٩٩)، وترجم إلى عدة لغات عالمية. والكتاب يتميز بقدر كبير من المصداقية لأنه اعتمد على اليوميات الخاصة لصاحبة السيرة، وعلى قدر هائل من خطاباتها الشخصية، فضلا عن مذكرات لشخصيات معروفة وعلى أوراق سرية، بالإضافة إلى الكثير من المراجع الخاصة بتاريخ العراق والشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولي والسنوات التالية لها.

من الاستشراق إلى الجاسوسية

من باب الاستشراق دخلت الآنسة بِلّ إلى الشرق العربي، ومنه دلفت إلى بلاد الرافدين لتلعب دورا تاريخيا في مستقبله. فمن المعروف أن الاستشراق قد قدم خدمات هائلة إلى الاستعمار الأوروبي في القرنين الفائتين، ولا يزال، على المستوى الأكاديمي بجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها ودراستها، وعلى المستوى السياسي والجاسوسي، بأن يُكَلَّف بعض المستشرقين بأعمال سياسية وجاسوسية مباشرة. ومن هؤلاء جرترود بل، وزميلها توماس إدوارد لورنس الشهير بلورنس العرب، وعالم الآثار المعروف المستشرق ديفيد هوغارث، الذي أصبح فيما بعد الرئيس الواحد والعشرين للجمعية الملكية الجغرافية البريطانية.

وعلى هذا الأخير تعرفت جرترود في مطلع شبابها عن طريق أخته جانيت هوغارث، صديقتها وزميلتها في جامعة اكسفورد. وعندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى في يوليو/تموز-أغسطس/آب ١٩١٤ كان هوغارث يعمل ضمن مجموعة محدودة من الآثاريين والمستشرقين والصحفيين في مكتب الاستخبارات العسكرية الإنجليزية في القاهرة، المكتب العربي فيما بعد، وألح على رؤسائه في القاهرة ولندن على تجنيد جرترود للعمل معه، وحينما تمت الموافقة على طلبه أرسل إليها خطابا بهذا الشأن في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٥ ، وهذه قبلت بسعادة، ووصلت إلى القاهرة مساء الجمعة ٢٦ نوفمبر ١٩١٥ ، وكان في استقبالها هوغارث ومساعده لورنس، وفي اليوم التالي ذهبت إلى مقر عملها الجديد الكائن حينئذ في فندق سافواي.

حقيقة كانت العميلة البريطانية الجديدة في مطلع خريف العمر (٤٧ سنة) عندما بدأت العمل رسميا مع الاستخبارات البريطانية، ولكنها لم تكن حديثة العهد بالشرق الأدنى والاستشراق. فقد عملت في هذا الحقل على مدى ربع قرن، وحققت قدرا طيبا من الشهرة كمؤلفة وآثارية ورحّالة. وكان أول كتاب نشرته ترجمة لمختارات من شعر حافظ، تلاه عدد من الكتب مثل "الصحراء والمدر"، و"الإسلام في الهند"، و"ألف كنيسة وكنيسة" بالاشتراك مع عالم الآثار سير ويليام رمزي، و"من وإلى عمورية"، إلى جانب العديد من المقالات والأبحاث التي نشرت في صحف ومجلات شهيرة مثل التايمز والملحق الأدبي للتايمز ومجلة الآثار ومجلة بلاك وودز. ولكن الأكثر إثارة في مسيرتها كان مجموعة الرحلات التي قامت بها فيما بين سنتي ١٩٠٠ و١٩١٤ في بادية الشام وصحراء النفود، فكانت أول امرأة أوروبية تصل إلى هذه الأماكن. فضلا عن ذلك قامت بأسفار إلى تركيا وإيران والهند.

حرصت جرترود في كل أسفارها أن تسجل في يومياتها كل ما تشاهده وتلاحظه وتقابله من بشر وحيوان ونبات وأماكن وأحداث وآراء، وكانت ترسل الكثير من ذلك إلى صديقها الصحفي المعروف بالتايمز فالنتين شيرول أو دُمنل، والذي كان في ذات الوقت يعمل لحساب وزارة الخارجية البريطانية، وإلى أبيها سير توماس هيو بِلّ أحد كبار رجال الصناعة، والذي كان بدوره على صلة وثيقة بالطبقة الحاكمة البريطانية. أي أنها كانت بشكل غير مباشر مصدرا من مصادر المعلومات عن الشرق الأدنى للحكومة البريطانية.

ومن المرجح أن جرترود كان لديها ميل طبيعي إلى الإخبار والاستخبار. فكونها مؤرخة، محبة للتاريخ دارسة له، كانت تشارك غالبية المؤرخين غريزة الفضول والتقصي. بيد أنها لم تقتصر مثل الأكثرية على الدرس والكتابة فحسب، بل كانت حريصة على نقل الخبر أو المعلومة إلى الآخرين، والآخرون ليسوا بأناس عاديين، إذ كانوا نخبة من دوائر السلطة وصنع القرار، ولم يكن الخبر مرتبطا فقط بموضوعات ثقافية أو تاريخية بحتة، بل أيضا عن موضوعات سياسية تعلم مدى

أهميتها. وكانت في نقلها المعلومات أشبه بآلة تصوير لاقطة لأدق التفاصيل إلى درجة النقل الحرفي حتى أنها كانت أحيانا مثار سخرية زملائها. فيُحكى أنها عندما كانت في بغداد متولية منصب السكرتير الشرقي كانت تتحدث مع شيخ قبيلة حضر إلى مكتبها ضمن وفد من شيوخ القبائل، فسألته عن الأحوال، فقال لها: "تعوي الريح"، وما أن خرج الرجل حتى ذهبت تعدو إلى رئيسها سير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني لتخبره بقالة الأعرابي وكأنها تنقل إليه إحدى تنبؤات الطقس، فصارت نكتة متداولة بين زملائها الضباط البريطانيين في بغداد.

كما كانت رغبة جرترود عارمة منذ مبتدأ وعيها وعلى مدى حياتها في إثبات وجودها الفاعل واقتلاع اعتراف أفذاذ الرجال بها كشخص ذكي متميز بغض النظر عن جنسها كامرأة، وذلك إبان العصر الفيكتوري المتزمت، الذي ولدت فيه وترعرعت، والذي كانت تحتل فيه المرأة مكانا ضئيلا في الحياة العامة مقارنة بالرجل، فعلى سبيل المثال كانت مناصب الإدارة العليا والعمل الدبلوماسي والجيش حكرا على الرجال. وحاولت جرترود منذ صباها كسر الطوق الأنثوي الفيكتوري، وبَدأته بالحصول على الإجازة الجامعية في التاريخ الحديث، فكانت أول امرأة تنالها من جامعة أكسفورد. وتتوالى المحاولات ، فكانت أيضا أول امرأة بريطانية تتوغل في الصحراء العربية بمفردها ولعدة مرات، وتعرضت خلالها لأخطار كثيرة منها بقاؤها أسيرة في حائل، حاضرة بني رشيد، قرابة أسبوعين (٢٤ فبراير/شباط – ٨ مارس/آذار ١٩١٤). وثمة شواهد أخرى كثيرة على شخصيتها المتحدية، ولكن أكثر ما يعنينا في هذا المقام أن ميدان الإخبار والاستخبار القائم على المعرفة (اللغات والتاريخ والجغرافيا والآثار) والمغامرة (الرحلة) والعلاقات الشخصية كان الميدان الذي اصطنعته جرترود لتؤكد تفوقها كانسان في المقام الأول .

واهتمت جرترود كثيرا بنسج شبكة من العلاقات، كان خيطها الأول بطبيعة الحال طبقتها البرجوازية العليا، فتعرفت على شخصيات مهمة في عالم السياسة والدبلوماسية والاستشراق، فعن طريق أبيها تعرفت على اللورد كرومر واسكويث وغيرهما. كما أنها اتصلت بالحياة الدبلوماسية عن طريق زوجة أبيها فلورنس التي كانت أختها ماري متزوجة بالدبلوماسي فرانك لازسيلز. ففي بيته ببوخارست عندما كان سفيرا لبريطانيا في رومانيا تعرفت على صديقها الصحفي شيرول المشار إليه آنفا، وعلى الدبلوماسي تشارلز هارينغ، الذي تولى منصب نائب الملك في الهند فيما بعد. وعندما انتقل عمها فرانك إلى طهران سفيرا لبريطانيا قضت في منزله شهرا كاملا، وتعرفت بالمستشرق الألماني فريدرش روسن الذي كان يعمل حينئذ مستشارا اقتصاديا بالسفارة الألمانية، وشجعها على دراسة اللغة العربية، وعندما حمله عمله الدبلوماسي إلى القدس استضافها في بيته في أواخر سنة ١٨٩٩ حيث بدأت من هنالك أولى رحلاتها سنة ١٩٠٠ ، فتوغلت في صحراء شرق الأردن، ومنها صعدت إلى جبل الدروز ثم دمشق.

وفي سفرتها بصحبة أبيها وأخيها إلى الهند سنة ١٩٠٢ التقت هناك سير برسي كوكس، القنصل البريطاني حينئذ في مسقط وكبير المندوبين البريطانيين في الخليج، وكان لهذا اللقاء أبعد الأثر في حياة الآنسة بِلّ، فحديثه عن أكبر زعيمين في وسط شبه جزيرة العرب: ابن رشيد من قبيلة شمر وعبد العزيز آل سعود من قبيلة عنيزة أثار فضولها ورغبتها في لقائهما واكتشاف هذه المنطقة، كما أن برسي كوكس سيصبح فيما بعد رئيسها المباشر في العراق ومعه ستشارك بشكل فعال في مستقبل العراق السياسي.

وفي رحلتها الثانية إلى بادية الشام وآسيا الصغرى ١٩٠٥ ، والتي بدأتها أيضا من القدس التقت اللورد مارك سايكس في منزل القنصل البريطاني بالقدس، وسايكس مع زميله الفرنسي جورج بيكو هما صانعا الاتفاقية المعروفة باسمهما، والتي بمقتضاها اقتسمت إنجلترا وفرنسا كعكة الشرق العربي بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى. كان اللقاء ودودا في الظاهر، ولكن مراسلاتهما الشخصية تثبت ضيق كل منهما من الآخر، واختلافهما الفكري خاصة في نظرتهما إلى العرب. وفي نهاية رحلتها تلك تعرفت على المستشرق الفرنسي المعروف رينيه ديسو الذي تحدث معها عن البقايا الأثرية المحتمل وجودها في نجد، فأثار فضولها ورغبتها في الذهاب إلى هناك، وكذلك تعرفت في قونية على الأثري المعروف ويليام رمزي الذي تعاونت معه بعد عامين في حفائر أثرية بتركيا واشتركت معه في وضع كتاب "ألف كنيسة وكنيسة". وفي نفس الفترة، وبالتحديد سنة ١٩٠٧ ، تعرفت على ريتشارد دوتي - ويلي، الدبلوماسي البريطاني في قونية ثم في اسطنبول، والذي كانت تتبادل معه المعلومات.

وفي رحلتها الثالثة سنة ١٩١١ ، التي انطلقت فيها من دمشق إلى أعالي الفرات، فجنوبا إلى النجف، ثم شمالا مرة أخرى باتجاه الفرات، توجهت إلى قرقميش (حاليا جرابلُس في أقصى شمال سوريا) يوم ١٩ مايو/آيار للإطّلاع على الحفائر التي كان يشرف عليها صديقها هوغارث في تلك المنطقة لحساب المتحف البريطاني، وهناك تعرفت على مساعديه الشابين: كامبل تومسون، الّذي سيصبح فيما بعد أحد زملائها في بغداد، ولورنس ذائع الصيت لاحقا. والمثير أنهما إلى جانب عملهما في الحفائر كانا يضطلعان بنشاط استخباري يتمثل في تقديم معلومات عن الألمان الذين كانوا يعملون في أحد مواقع إنشاءات الخط الحديدي برلين – بغداد على بعد ٥٠٠ متر من منطقة الحفائر.

وأيضا تعرفت جرترود خلال رحلاتها الأربع في الصحراء العربية على بعض الأعيان العرب مثل نقيب بغداد عبد الرحمن الكيلاني، الّذي اِلتَقَته مرتين، وعلى عدد من شيوخ القبائل التي مرت بمنازلها مثل عجيل والحويطات وشمر وعنيزة، وعقدت صداقة خاصة مع بعضهم مثل فهد بك بن هَذّال، شيخ عنيزة بالعراق، والذي كان من حلفاء البريطانيين .

معرفتها المباشرة والعميقة بأرض وسكان وتاريخ منطقة الشرق العربي، بالإضافة إلى دراستها الأكاديمية، جعل منها مرجعية معترفا بها في شؤون هذه المنطقة، كما أن علاقاتها الوثيقة بمراكز الحكم والقرار في بريطانيا صيّرها مصدرا مهما وموثوقا به للأخبار والمعلومات، بيد أنها كانت مصدرا تطوعيا، فلم تطلب منها الحكومة البريطانية رسميا أي مساعدة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في يوليو/تموز – أغسطس/آب سنة ١٩١٤ . فقد أدى تحالف الأتراك مع الألمان في الجبهة الشرقية إلى إثارة قلق البريطانيين على طرقهم التجارية إلى الهند وعلى آبار النفط الإيرانية في الخليج ومصفاة النفط في عبدان، وأخذوا في إعداد العدة لحماية مصالحهم في الشرق والتفكير في الاستعانة بالعرب بتأليبهم على الأتراك. وهنا ازدادت الحاجة إلى طلب المساعدة من العارفين بالشرق العربي، ومنهم الآنسة بِلّ، وهذه لم تتأخر في تزويد الحكومة بمعلومات طازجة من واقع رحلتها الأخيرة عن القبائل العربية وضعف سيطرة الحكومة العثمانية عليها.

وفي ٥ سبتمبر/أيلول ١٩١٤ أرسلت تقريرا مفصلا عن الأوضاع في الشرق الأدنى إلى مدير العمليات العسكرية في القاهرة، والذي بدوره أرسله في الحال إلى وزير الخارجية سير إدوارد غراي. ومما جاء في هذا التقرير قولها إن "أهل الشام، خاصة في الجنوب، حيث أنهم مطلعون بشكل أفضل على الازدهار المصري، موالون للبريطانيين لأقصى حد. ففي الشتاء الماضي أخبرني صديق ألماني قديم اسمه لويتفد، وهُو شخص ذكي جدا وموجود الآن في حيفا، إنه ليس من قبيل المبالغة القول

بأن الرغبة الحقيقية لأهل الشام هي أن يكونوا تحت الإشراف الإنجليزي، وأنا أصدّقه". أما في العراق، "فأعتقد بوجه عام أنهم لا يودون أن ندخل الحرب ضد تركيا، فهم لن يشاركوا فيها بشكل إيجابي. وبغض النظر عن ذلك، فإنه من المحتمل أن يوجّه الأتراك اهتمامهم إلى استمالة الزعماء العرب الذين يعتمدون على حمايتنا، ولكن مثل هذا العمل لن يحظى بالقبول بين الوحدويين العرب الذين يعتبرون شيخ الكويت والسيد طالب وابن سعود زعماء أقوياء مناصرين للوحدة العربية". ومع ذلك ، فالزعيم الشيعي السيد طالب، نجل نقيب البصرة، من وجهة نظرها، شخص مراوغ ولا يهمه غير المال، "وهو وإن لم يتلق منّا مساعدة مالية فإن رجالنا التجار يحتفظون بعلاقة طيبة معه"؛ وشيخ الكويت "يعتمد على مساعدتنا"؛ "وابن سعود مهتم أكثر بتلقي اعترافنا النهائي به، وسيكون من السهولة أن نجعله حليفا لنا". وتُجْمِل تقريرها بقولها "أعتقد أننا يمكن أن نسبب للأتراك كثيرا من المشاكل في الخليج". كما أشارت بتنظيم ثورة عربية ضد الأتراك.

وأمام الجزع على الوضع البريطاني في الشرق العربي، استعد الجيش البريطاني في مصر لمواجهة هجوم تركي محتمل على قناة السويس، وهو ما حدث بالفعل في فبراير/شباط ١٩١٥، ولكنه فشل. وتقدّم أسطول بريطاني كبير قادم من الهند إلى العراق واحتلّ البصرة في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٤ . وإلى جانب النشاط العسكري البريطاني كانت السياسة البريطانية تُعِدّ للثورة العربية ضد الحكم العثماني انطلاقا من الحجاز. وفي هذا الإطار، في منتصف مارس/آذار ١٩١٥ طلبت وزارة الحرب البريطانية من جرترود أن تقدم لها خرائطها غير المنشورة عن بلاد الشام، كما دُعيت لإعطاء المزيد من المعلومات عن الشرق العربي إلى الموظفين الإنجليز. وفي نوفمبر ١٩١٥ طُلِب منها إعداد خرائط تفصيلية عن شمال بلاد العرب. وفي نفس الشهر انضمت إلى المكتب العربي بالقاهرة. وكان عملا طالما تمنته، فهو سينقلها من الهواية إلى الاحتراف، ومن الإعجاب بقدراتها إلى الاعتراف الرسمي بها، ومن الملاحظة المحدودة لأحوال المشرق إلى الانخراط الفعلي والمتابعة اللصيقة، ثم إنه سيوفر ما كانت تنفقه من مالها الخاص ومال أسرتها على رحلاتها بما ستحصل عليها من راتب، كما سيجعل منها موظفة بريطانية وأول امرأة في جهاز المخابرات البريطانية في الشرق الأدنى، وأخيرا سيبعدها عن بلدها فتنسى وفاة حبيبها دوتي – ويلي الذي قتل في موقعة غاليبولي ١٩١٤ مبتدأ الحرب العالمية الأولى.

من القاهرة إلى البصرة مرورا بدلهي

تعد العقيدة الاستعمارية من المكونات الأساسية في فكر جرترود، وهو اعتقاد قوي سيطر على فكرها وعملها، ولم يتغير على مدى حياتها. فهي مثل غالبية وسطها الاجتماعي كانت ترى أن السيطرة البريطانية العالمية عمل نبيل وحتمي من أجل صالح الشعوب الأقل حظا: ثروة وحضارة، وأن البريطانيين ولدوا لتكون مهمتهم الأولى الأخذ بيد هذه الشعوب، وأن هذا يتحقق بفضل تجارتهم وتقدمهم وشجاعتهم ووعيهم بتفوقهم.

ورغم ذلك كانت نظرتها للعربي كإنسان متوازنة لحد كبير مقارنة بآخرين من بني جلدتها مثل اللورد مارك سايكس. فقد وصف عرب الموصل ودمشق بأنهم فصحاء دهاة، ولكنهم ماكرون عصبيون وجبناء، وأيضا حقراء كسالى ودمويون متغطرسون. أما هي فكانت ترى أن العربي لا يختلف كثيرا في طبيعته الإنسانية عن سائر البشر وإن اتسم بقدر من السذاجة والافتقار إلى العملية: "إن المشرقي مثله مثل طفل طاعن في السن ... إنه ليس عمليا – حسب مفهومنا لمعنى هذه الكلمة – أكثر من طفل، وفكرته عن ‘الجدوى’ ليست بفكرتنا. ولكن من جهة أخرى، تتفق أفعاله مع تقاليد سائرة وأخلاقيات تمتد إلى فجر الحضارة الإنسانية، وهي تقاليد لم تتبدل حتى الآن بفعل أي تغيير جوهري في شكل الحياة الذي ينتهجه والذي تكمن فيه

أصوله. وما عدا ذلك، فالمشرقي مثلنا، ولم تُعانِ الطبيعة الإنسانية تغييرا كليا شرقي السويس، وليس من المستحيل الشعور بالصداقة والتعاطف مع سكان هذه المناطق، بل إن مثل هذه المشاعر تظهر – في بعض الملامح - بسهولة أكثر مما في أوروبا".

وعندما وصلت جرترود إلى القاهرة سنة ١٩١٥ كانت المراسلات قد بدأت بين هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر والشريف حسين في يونيو/ حزيران من نفس العام بقصد إشعال ثورة العرب ضد الأتراك. وفي العام السابق شجع الجنرال جِلبرت كليتُن رئيس المكتب العربي بالقاهرة، وكان ممن راهنوا على الثورة العربية، حاكم عسير على الثورة على الحكم التركي. وبوجه عام كانت فكرة الثورة العربية عنصرا أساسيا في السياسة البريطانية في مصر لتحريك عرب المشرق ضد الأتراك. وهذه الفكرة لم تكن سوى توظيف أو استغلال سياسي لعقيدة القومية العربية التي كانت في صعود واضح في الأقطار الخاضعة آنذاك للحكم التركي خاصة في بلاد الشام.

والملفت للنظر أن الآنسة بِلّ، العضو الجديد في المكتب العربي بالقاهرة، وإن أيدت فكرة تأليب العرب على الأتراك، كانت ترفض فكرة القومية العربية، وتسخر من إمكانية الاتحاد بين العرب، وكتبت في سنة ١٩١٥ خطابا بهذا المعنى إلى صديقها اللورد روبرت سيسيل، الذي كان يشغل وقتئذ منصب السكرتير البرلماني لوزارة الشؤون الخارجية، كما قالت له إن العرب غير قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم. ولم يكن هذا بغريب من جرترود، ففي سنة ١٩٠٥ كتبت أنه لا يوجد شعور قومي عربي، فإن "الإسلام هو رابط الوحدة بين الجزء الغربي والأوسط من القارة الآسيوية، إنه أشبه بالتيار الكهربائي الذي ينقل الأحاسيس، وتُلمس قوته متنامية لأن الشعور القومي الضئيل أو المعدوم لا يعادل هذه الرابطة. فالتركي أو الفارسي لا يفكر أو يتكلم عن 'بلدي' بالشكل الذي يفكر أو يتكلم به الإنجليزي أو الفرنسي؛ فقوميته تنحصر في المدينة التي ولد بها، أو على أقصى حدّ في المنطقة التي توجد بها هذه المدينة، فإن سأله أحد عن قوميته أجاب: أنا من أصفهان، أو أنا من قونية، طبقا للمكان الذي ينتمي إليه، وبالمثل يجيب الشامي بأنه ولد في دمشق أو في حلب. وحسبما قلت من قبل إن 'الشام' ليست أكثر من مصطلح جغرافي لا يقابله أي شعور قومي في قلوب سكانه".

في القاهرة كُلِّفَت جرترود بتقديم معلومات عن القبائل العربية في الخليج والعراق ونجد، وهو عمل مكتبي يبدو أنه لم يكن يروق لها كثيرا، لأنها اعتادت على الاتصال الحي بالمعلومة وعلى العلاقة المباشرة بمصادرها، وربما تمنت عملا مشابها لما كان مكلفا به زميلها لورنس. إذ أنه بالإضافة إلى قيامه بإعطاء معلومات عن قبائل غرب بلاد العرب، كان منوطا به الرصد الميداني لكل ما يتعلق بسكة حديد الحجاز وتحركات القوات وطبيعة الأرض والمناخ، فضلا عن رصد عدد الخيول والجمال والنعاج الموجودة ووضع خرائط تفصيلية بكل ذلك. غير أنه لم يكد يمضي شهران على عملها بالقاهرة حتى انتقلت إلى عمل آخر تفضله وإلى مكان مختلف محبب إليها، وساعدها في ذلك تقلبات السياسة.

ففي صيف ١٩١٥ حاول اللورد سايكس في زيارته إلى دلهي إقناع نائب الملك لورد هاردينج بتأييد وتمويل الثورة العربية التي كان يجرى الإعداد لها والتي ستقود إلى قيام مملكة عربية تضم العراق ضمن أملاكها. ولكن نائب الملك رفض الفكرة برُمَّتها لأنه رأى فيها خطرا على الحكم البريطاني في الهند، فهي ربما تثير المسلمين الهنود الذين في غالبيتهم من السنة، وبالتأكيد سيرفضون الثورة العربية على الخليفة السني سلطان تركيا، وقد يضايقهم حدوث اضطرابات ومشاكل في الأراضي المقدسة. كما أبدى انزعاجه من وعد مكماهون بإعطاء العراق إلى الشريف حسين ضمن الدولة المزعومة، إذ كانت الإدارة

البريطانية في الهند تطمح إلى وضع العراق تحت إدارتها، وكان رجالات هذه الإدارة، خاصة القائمين على الحملة الانجليزية الهندية في البصرة، يرون أن المستشرقين في القاهرة إنما يخلقون بهذه الفكرة "وحش فرنكشتاين". ولم يتردد اللورد هاردينج في أن يوجه خطابا إلى وزير الشؤون الخارجية يعرب فيه عن معارضته الشديدة لفكرة الدولة المزعومة التي تتبناها الإدارة الإنجليزية في القاهرة، ويؤكد على أنه "لم توجد خطة مناوئة للمصالح البريطانية في الشرق الأدنى أكثر من هذه المطروحة. إنها تعادل اللاحكم والفوضى والفساد، فلم يوجد أبدا، ولن يوجد، تلاحم أو تماسك فيما بين القبائل العربية".

وبات واضحا أن هناك تنافسا وتعارضا بين الإدارتين الإنجليزيتين في القاهرة ودلهي بخصوص مستقبل العراق، وتصاعد الخلاف مما أدى إلى تضاؤل الاتصالات الرسمية بين الطرفين. وعبّرت جرترود عن هذا في خطاب لأبيها بقولها "توجد خلافات كثيرة بين الهند ومصر بسبب المسألة العربية، مما يؤدي إلى نقص خطير في التعاون بين وكالتي الاستخبارات في كلا البلدين، وكلما امتد الوقت على هذا الحال ازداد الوضع سوءا". وهنا اختار الجنرال كليتُن الآنسة بِلّ لتذهب إلى الهند لإقناع نائب الملك بمشروع الدولة العربية، فهي تعرفه معرفة شخصية، كما أن صديقها الأثير والمتنفذ شيرول يعمل هناك الآن في مشروع خاص بالحكومة الهندية.

وبالفعل، انطلقت جرترود على ظهر باخرة عسكرية بريطانية من السويس في ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩١٦ ، وفي أواخر الشهر التقت اللورد هاردينج وصديقها شيرول، وفي نهايات فبراير/شباط من نفس العام اتخذت طريق العودة بعد أن هدَّأت من ثورة نائب الملك في الهند، وحَسّنت لحد ما العلاقة بين الإدارتين. بيد أنها لم ترجع إلى القاهرة، بل ذهبت إلى البصرة في مهمة أوكلها إياها نائب الملك: جمع معلومات عن قبائل العراق لوضع معجم جغرافي عربي، وإقناع عرب العراق بالتعاون مع البريطانيين، والعمل كضابط اتصال بين الاستخبارات البريطانية في كل من القاهرة ودلهي. ووصلت إلى البصرة في صباح ٣ مارس/آذار ١٩١٦ حاملة معها خطاب تزكية من نائب الملك في الهند إلى سير برسي كوكس المسؤول المدني البريطاني في البصرة، والذي فيه يصف الآنسة بِلّ بأنها "امرأة أريبة، في غاية الذكاء، لها عقل رجل". ولا شك أن جرترود لم يعجبها هذا الوصف، وودت لو خلت هذه العبارة من أي إشارة إلى النوع.

القومندان الآنسة جرترود بِلّ

منذ التحاقها بالاستخبارات العسكرية البريطانية لم تلق جرترود أي ترحيب من العسكريين البريطانيين، سواء في القاهرة أو البصرة. إذ كانوا ينظرون إليها كدخيلة، وهي ذات النظرة التي كانوا ينظرونها إلى المستشرقين أو المدنيين الذي كانوا يعملون معهم. كما أن كونها امرأة، وكان هذا أمرا جديدا تماما، أثار حيرة العسكريين في كيفية التعامل معها. وازدادت العلاقة تعقيدا في البصرة لأن جرترود كانت تمثل فكرة القاهرة المرفوضة من قِبَل العسكريين البريطانيين هنالك، والتي كانت تتعارض مع رغبتهم في ضمّ بلاد الرافدين إلى الهند. ولهذا كان العسكريون، في غالبيتهم، يعادونها، ويظهرون تبرمهم منها، ويضايقونها بوسائل كثيرة مثل إخفاء المعلومات عنها، أو رفض إمدادها بها. وكان أشد المعادين لها الضابط أرنولد ت. ويلسون، الرجل الثاني بعد سير برسي كوكس. وزاد الطين بلة أن جرترود لم تكن تحتل وظيفة محددة، ولم يكن اسمها مندرجا بعد في قائمة الرواتب، فكانت لهذا محط ازدراء الكثيرين من البريطانيين في البصرة، ولم يكن يخفف من وضعها الصعب إلا لطف سير برسي كوكس معها.

ورغم أنها لم تكن أبدا امرأة صبور فقد تذرّعت بالصبر لتواجه موقف التحدي الجديد في حياتها، فانطلقت إلى العمل بطاقة هائلة. سعت إلى الاتصال بالعرب وراء خطوط الأعداء (الأتراك)، خاصة بشيوخ القبائل مثل فهد بك شيخ قبائل عنيزة المنتشرة غرب الفرات، وشيخ قبيلة دليم، وغيرهما. وكانت تضع الخرائط المفصلة بأماكن القبائل وتحركاتها، وتشارك بالمعلومات والأخبار في "النشرة العربية الإخبارية"، وهي نشرة سرية بدأ بإصدارها المكتب العربي بالقاهرة، وكانت توزع على كبار ضباط المخابرات البريطانية، عن السياسة والشخصيات في الشرق الأدنى. وأخذ سير برسي كوكس يعتمد على الآنسة بِلّ أكثر فأكثر خاصة فيما يتصل بالأخبار والمعلومات العربية مثل الرصد المستمر لمشاعر العرب تجاه الأتراك والبريطانيين، ومراقبة تحركات ابن سعود وابن رشيد، ونشاط الجواسيس الألمان. ولم تكتف بذلك، بل أبقت جميع خطوط اتصالها مفتوحة مع أصدقائها الأقوياء في العاصمة البريطانية مثل سير اسكويث، وسير مونتيجو، سكرتير الدولة لشؤون الهند، واللورد كرومر، فكانت تضعهم جميعا في صورة ما يحدث في العراق، وكان هذا يسبب ضيقا أكثر للعسكريين البريطانيين في البصرة، خاصة ويلسون. كما ظلت على دأبها بكتابة الرسائل الدورية لوالدها، الذي كان لا يتوانى عن نقل محتوياتها إلى أصدقائه بالهوايت هوم.

ولم ينته عام ١٩١٦ إلا وقد عُيّنت جرترود من قبل الإدارة البريطانية في الهند كضابط اتصال برتبة قومندان لتصبح المرأة الوحيدة التي كانت تشغل منصبا عسكريا في الجيش البريطاني وقتئذ.

وفي خلال هذا العام ، في ١٠ يونيو/حزيران ١٩١٦ ، أعلن الشريف حسين الثورة العربية، وتقر جرترود بأنها لم تشترك في تشجيع الشريف حسين على الثورة، ولكن، على حد قولها، "ذهبتُ إلى الهند من أجل كل هذه المسألة". ويبدو أنها رغم العمل المهم الذي كانت تقوم به في العراق كانت تتمنى أن تقوم بدور مباشر يتفق مع ميلها لحب المغامرة، ولهذا كانت تشعر بنوع من الإخفاق لأنها نسبيا مقيدة الحركة بحكم كونها امرأة، مقارنة بزميلها لورنس الذي بدأ في نفس العام أولى مغامراته مع جيش الشريف حسين بالحجاز. وكتبت تعبيرا عن ذلك "لكوني امرأة ، فلأذهب إلى الشيطان مع بنات جنسي. المرأة قادرة على القيام بما هو أكثر من الجلوس وتقييد ملاحظات".

وظل نائب الملك في الهند على معارضته للثورة العربية، وقال عنها في يونيو/حزيران إنها "مفاجأة غير سارة" لخشيته أن يعدها مسلمو الهند "تدخلا مسيحيا" في الدين الإسلامي. وظهرت حاجة البريطانيين التابعين لإدارته في البصرة للتحالف مع القادة الإقليميين، والذي كان أبرزهم عبد العزيز آل سعود. كان البريطانيون، من جهة، يأملون أن يتحالف معهم ضد الأتراك لتدعيم مركزهم المزعزع في العراق؛ ومن جهة أخرى، يبغون تجنب معارضته للشريف حسين الذي كان على وشك أن يعلن نفسه ملكا على العرب. وبالفعل دعا البريطانيون ابن سعود لزيارة البصرة، فوصل إليها قادما من الكويت في ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩١٦ ، ونظموا له جولة على شرفه، وكانت جرترود طوال الجولة إلى جانبه تحادثه بالعربية. وكتبت عنه تقريرا في الأسبوع الأول من ديسمبر/كانون الأول ١٩١٦ أرسلته إلى الخارجية البريطانية، والحكومة البريطانية في دلهي، والنشرة العربية بالقاهرة. ووصفته جرترود في تقريرها بأنه شخصية عظيمة ومذهلة، و"إنه ممتلئ بالدهشة، ولكنه ليس على الإطلاق بفاغر فاهه، فقد أثار عددا لا متناه من الأسئلة، وأدلى بتعليقات ذكية ... ابن سعود سياسي وحاكم وفاتح، ويمثل شخصية تاريخية. إن الرجال الذين على شاكلته يمثلون استثناء في أي جماعة بشرية، ولكن الجنس العربي في بيئته الخاصة يفرز مثلهم بشكل متكرر، ويؤدون مهامهم في العالم العربي. الآن ومثلما كان على طول التاريخ العربي، يكمن المصدر الأخير

للسلطة في شخصية القائد، ومن خلاله سواء كان خليفة عباسيا، أو أميرا من نجد تُحتفظ الهوية السياسية، وعندما يختفي القائد تسقط هذه الهوية". وكانت مثل سير برسي كوكس تؤيد ابن سعود وتتمنى أن يتحد مع الشريف حسين في ثورته ضد الأتراك، ولكن لم يحدث ما تمنت على ما هو معروف تاريخيا.

قطوف بغداد

ليس هناك من شك أن جرترود بيلّ كانت عاشقة للعراق ومعجبة بعاصمته الأسطورية بغداد، فقد ألمحت إلى هذا مرات وذكرته صراحة مرات أخرى، فهي بنص كلماتها "بلاد مثيرة"، و"هي الشرق الحقيقي" ، كما أن "الشعر الذي يتدفق من كل جنباتها يؤثر فيّ ويأسرني". ولكن عشقها لم يكن عشقا خالصا، حلالا، بل كان عين العشق الحرام، لأنه غرام الرغبة في الاستحواذ على إرادة المعشوق، أو سلبه من أصحابه الشرعيين، طوعا أو كرها، فهم لا يستحقونه، أو على الأقل لا يقدرونه حق قدره، ولكن هي وبني جنسها يعرفون قدره ويثمّنونه أعلى تثمين، لأنهم أكثر تحضرا وتقدما. هذا هو الغطاء الأخلاقي، أو بالأحرى التبرير، الموجود دائما، إنه هنا الأخذ بيد بلاد الرافدين إلى الحرية والازدهار، أو على حد قولها عندما سقطت بغداد: "لدي الثقة في أن نحول بغداد إلى مركز عظيم للحضارة العربية، وإلى مكان مزدهر". ولهذا عندما علمت باستيلاء القوات البريطانية على البصرة أرسلت خطابا إلى صديقها شيرول، الذي كان في مهمة عمل بالشرق الأدنى سنة ١٩١٤ ، تقول فيه: "كم أتوق أن أسمعك تقول أن بغداد قد سقطت، وعندها ستتأكد أن المقاومة ضئيلة".

ولكن خاب تقدير جرترود، فبعد السقوط السريع للبصرة لم تستطع القوات البريطانية على مدى أكثر من سنتين أن تتقدم إلى الأمام، وعانت خسائر موجعة، خاصة في كوت العمارة (مارس/آذار – أبريل/نيسان ١٩١٦). وحاول البريطانيون تخطي عقبة الكوت بالخداع عن طريق تقديم رشوة لقائد القوات التركية الجنرال خليل، الذي كان يحاصر القوات البريطانية في الكوت، وذهب لورنس مع زميل له من ضباط المخابرات البريطانية من القاهرة لتنفيذ هذه المهمة، بيد أنها باءت بالفشل. وأخيرا في شتاء ١٩١٧ تمكنت القوات البريطانية من فك الحصار، وتقدمت في طريقها إلى عاصمة الرشيد، ثم دخلتها في ١٠ مارس من نفس العام بقيادة الجنرال مود. وكان ذلك من كبرى انتصارات البريطانيين في الحرب العالمية الأولى، فإلى جانب أنه وضع نهاية للحلم الألماني بالسيطرة على الشرق الأدنى، فإنه حقق الأهداف البريطانية المرجوة: استكمال السيطرة على الطريق الآخر الموصل للهند، وتأمين آبار البترول الإيراني الذي كانت تقوم الشركة البريطانية الإيرانية باستغلاله، والسيطرة على منابع البترول التي ستكتشف آجلا في الخليج وبلاد الرافدين.

وكذلك نالت جرترود نصيبها من ثمرات بغداد، فبعد أيام من سقوط عاصمة الرافدين، عينها سير برسي كوكس في منصب السكرتير الشرقي، وهو المنصب الذي وصفته جرترود عندما كان يتولاه في مصر المستشرق رونالد ستورز بأنه "عيون وآذان وترجمان المندوب البريطاني... وأكثر من ذلك". وبالفعل شغلها لهذا المنصب جعل منها أعلى سلطة للمخابرات البريطانية في العراق فيما يتصل بالشؤون الشرقية، فعلى عاتقها كان يقع جمع وتصنيف المعلومات، إلى جانب تقديم المشورة في المسائل العربية، فضلا عن القيام بعمل التقارير والمقالات عن بلاد الرافدين وتركيا وآسيا الصغرى وتقديمها إلى وزارة الحرب البريطانية. وبعبارة أكثر معاصرة، أنها بتوليها هذا المنصب أصبحت المسؤولة عن جهاز المخابرات والإعلام في السلطة البريطانية بالعراق. وفي هذه الفترة كثفت من اتصالاتها بجميع القوى السياسية في العراق، في بغداد بالنقيب عبد

الرحمن الكيلاني وغيره من وجهاء البلد، وبزعماء القبائل مثل فهد بك شيخ عنيزة وغيره من زعماء القبائل، وبزعماء الشيعة ، وكان مكتبها لا يكاد يخلو يوميا من لقاء عين من أعيان العراقيين، وإلى هذه الفترة تعود تسميتها بـ"الخاتون".

وفي أبريل من ذلك العام، ١٩١٧ ، علمت جرترود باتفاقية سايكس- بيكو، وكانت مثل رئيسها لا تعلم شيئا عنها. وعندما علم بها سير برسي كوكس غضب أشد الغضب، فمن جهة، تَحُول الاتفاقية دون ضم العراق إلى الإدارة الهندية وتنصيب ابن سعود ملكا عليه، وهو ما كان يسعى إليه المعتمد البريطاني. ومن جهة أخرى، لا تحقق هدف الإدارة البريطانية في مصر بإعطاء العراق ضمن الدولة العربية الموعودة إلى الشريف حسين حسب وعود ماكماهون. وعلى العكس من ذلك تطرح وضعا مختلفا يقوم على تقسيم بلاد الرافدين بين البريطانيين في العراق الجنوبي من بغداد إلى البصرة، والفرنسيين في الموصل، وعلى ضم الأراضي العراقية الواقعة فيما بين المنطقتين المشار إليهما إلى دولة عربية مستقلة "تحت زعامة رئيس عربي". وطلب كوكس إيضاحات، ووصل رونالد ستورز إلى بغداد في يونيو ١٩١٧ لعرض موقف وخطط المكتب العربي بالقاهرة. وأيا كانت الإيضاحات التي قدمها ستورز، فالثابت أن الخطط البريطانية بشأن العراق تحت الاحتلال لم تكن واضحة المعالم بعد. وكان مما دونته جرترود في يومياتها عن ستورز وصفه لفيصل الابن الثالث للشريف حسين، والذي كان في ذلك الوقت يقود الجيش العربي في الجانب الغربي من شبه جزيرة العرب، إذ وصفه بأنه قائد ماهر، نحيف وعصبي ، رجل استراتيجية داهية وقوي الشكيمة. ولم يكد يمضي عامان حتى عادت جرترود إلى استرجاع ما دونته عن فيصل.

ورغم المنصب الهام الذي كانت تشغله جرترود في بغداد، كانت تشعر بنوع من الضيق بسبب النجاح الذي كان يحققه زميلها لورنس فيما بين سنتي ١٩١٧ و١٩١٨ ، خاصة بعد معركة العقبة التي حولته إلى بطل أسطوري. ففي قرارة نفسها كانت تعلم أن جزءا من نجاح لورنس يرجع إلى المعلومات التي قامت هي بتزويد المكتب العربي بها عن القبائل العربية المنتشرة بين سكة حديد الحجاز والنفود، خاصة قبائل الحويطات، وذلك ما اعترف به بعد موتها هوغارث، صديقها ورئيسها الأسبق. ووجدت العزاء فيما رأت أنها تقوم به من تأسيس دولة جديدة. فحينما كانت الحرب تتجه إلى نهايتها، كُلّفت برسم حدود الدولة العراقية، وعلى مدى ثلاثة أسابيع من ربيع ١٩١٨ انشغلت بدراسة وفحص خرائط إيران وتركيا والكويت وبلاد الرافدين. ومستعينة بمعرفتها العميقة والدقيقة بحدود هذه البلاد وضعت في النهاية الخرائط الخاصة بالحدود السياسية للدولة الوليدة، التي ضمت داخلها ولايات الموصل وبغداد والبصرة. وكانت فخورة بعملها ومعرفتها العميقة للبلاد، فتقول في رسالة لأبيها: "إنها لعبة مسلّية حينما تكون البلاد معروفة جيدا، مثلما هي لي بأجمعها تقريبا؛ إنه لمن حسن الحظ إنني استطعت عبور البلاد في مرات عديدة، وتقريبا في كل الاتجاهات". وعملها هذا، بالإضافة إلى اشتراكها الحثيث مع بني جلدتها الإنجليز في وضع قوانين الدولة وتنظيمها الإداري، أدخل في نفسها شعورا بالزهو الاستعماري، وشبَّهت ما كانت تقوم به من إنشاء دولة جديدة بخلق الآلهة للعالم.

بِلْبال سياسي

في ٨ يناير/كانون الثاني ١٩١٨ كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون قد أذاع النقاط الأربع العشرة المشهورة، والتي سَكّ ضمنها مصطلح "حق تقرير المصير"، وهو المصطلح الذي سَرَى وانتشر بين شعوب المستعمرات. وفي ٨ نوفمبر/تشرين الثاني من نفس العام، وبعد إعلان الهدنة بثلاثة أيام، صدر التصريح الأنجلوفرنسي، وكان محض دعاية من الدولتين الاستعماريتين ضد الأتراك في الشرق الأدنى. إذ نادى بالتحرير النهائي للشعوب التي كانت تعيش تحت "النير

التركي"، ودعا إلى تأسيس حكومات وطنية مختارة بحرية، كما وعد بالتعاون في إنشاء هذه الحكومات وضمان الاعتراف الدولي بها حالما تقوم. ورغم نجاح الدعاية في تأمين عدم عودة العرب إلى سلطة الأتراك، فإنها أثارت اهتمامات أخرى مثل مَنْ سيكونون الحكام الجُدد، وكيفية حكم أنفسهم بأنفسهم، وحول هاتين الفكرتين انبعث لغط سياسي عارم. ولهذا كانت ترى جرترود الإعلان الأنجلوفرنسي خطوة متسرعة فطيرة، ولم تحبذ ما انطوت عليه من أفكار. وأرسلت إلى أبيها في هذا الشأن تقول إن فكرة "حق تقرير المصير" أثارت البلاد، "فالناس هنا ليسوا معتادين أن يقال لهم إن مستقبلهم كدولة وطنية مسألة يقررونها هم بأنفسهم، وأيضا أن يسألوا ماذا يحبون أن يفعلوا. الجميع يتكلمون، ولحسن الحظ أنهم يترددون عليّ رغبة في الحديث فيما يفكرون، ولكنهم جميعا متفقون تقريبا على أمرين: أن نتولى نحن ضبط شؤونهم، وأن يكون سير برسي كوكس المندوب السامي. وبخلاف هذا، فإن كل المسائل الأخرى مختلف عليها". كما وصفت الرأي العام بأنه أصبح عصبيا متسما بغيظ طفولي يجنح إلى تفسير "كل كلمة نقولها وكأنها قناع لنوايانا الحقيقية التي لا نرغب في شرحها بجلاء".

وفي هذا المناخ كُلّفت جرترود بمهمة جس نبض حرارة الحالة السياسية الداخلية وإيضاح رأيها عن الأهواء السياسية للجماعات العرقية والدينية العراقية. وفي آخر نوفمبر/تشرين الثاني أرسلت إلى بيتها في انجلترا رسالة عن مهمتها تلك ملخصها أن غالبية أهل المدن من السنة تفضل أميرا عربيا، ولكنها غير قادرة على اتخاذ قرار بشأن المرشح المناسب، فالبعض يفضل أحد أبناء الشريف حسين، والبعض الآخر يميل إلى سليل إحدى العائلات الكبيرة المهمة بالموصل، وآخرون يفضلون أحد أعضاء الأسرة المالكة الحاكمة في مصر، في حين يود آخرون أن يكون الأمير نقيب بغداد، ولكن هذا – حسب جرترود – يرفض أن يتولى المنصب وأيضا يرفض إمكانية اختيار أحد أبناء الشريف حسين للمنصب ويفضل حكم الإدارة البريطانية. وتقول إنها لم تعلم بعدُ بنوايا الشيعة؛ وأما اليهود فقد أظهروا قلقهم إذا حكمهم العرب، وطلبوا جميعا الجنسية البريطانية. بالإضافة إلى هؤلاء، طبقا لما جاء في رسالة جرترود، يوجد آلاف العراقيين يميلون إلى الأتراك.

ولكن، ما رأي الخاتون الشخصي؟ إنها كانت ترفض تماما أن يتنازل البريطانيون عن سلطتهم على البلاد، وتعتقد بإمكانية أن يكون على رأس العراق حاكم عربي محدود السلطات، وتتمنى استبعاد فكرة الأمير العربي بحجة المشكلات العديدة التي ستنجم عن إنشاء ملكية مع اعترافها بأن هذا هو الميل السائد. وفي اعتقادها أنه إذا لم يحدث إجماع على شخص معين، فإن العراقيين سيعودون إلى دعوة سير برسي كوكس ليتولى أمرهم، وهذا في حد ذاته سيكون شيئا رائعا (وهنا تدخل أحلام السلطة)؛ لأنه في هذه الحالة "أكون أنا التالية في القائمة لتولي منصب المندوب السامي. هذا ما قالوه لي!". ولكن تقف حائرة أمام مشكلة كونها امرأة، فتقول: "ماذا سيقول كل الموظفين البريطانيين الدائمين إذا اقترحت مثل هذا الاقتراح؟ ومع ذلك، فالحقيقة أن هذا المنصب ملائم للرجل مثلما هو كذلك للمرأة، لأنه يقوم في الأساس على التعامل مع الناس بشكل فردي". ووقعَت خطابها هذا لأسرتها بما يلي: "مع محبتي، مندوبتكم السامية جرترود".

قد يبدو الأمر وكأنه مزحة من جرترود مع أسرتها، ولكنه لا يبعد كثيرا عن شخصية الخاتون وما كان يراودها من أحلام النفوذ والسيطرة. فهي في سعي حثيث لإثبات قدراتها الفائقة وأنها لا تقل كفاءة عن كبار الرجال، كما كانت حريصة على أن تُظْهر نفوذها في كل ما يصدر عن الإدارة البريطانية في بغداد، صغر أو كبر. وقد نجحت في مسعاها هذا في ولاية كوكس الأولى، وفي ولايته الثانية بلغ نفوذها أقصى حد، وهو ما عبر عنه سينت جون فيلبي مستشار المندوب السامي البريطاني بقوله: "إن جرترود بيلّ تمارس تأثيرا طاغيا يكاد أن يكون تنويما مغناطيسيا على أحكام وقرارات برسي كوكس". وعندما ظهر

فيصل على مسرح الأحداث وبات الورقة التي يلعب بها البريطانيون في العراق، لم تعمل الخاتون على احتوائه من أجل المصالح البريطانية فقط، بل أيضا من أجل دعم وزيادة نفوذها الشخصي، فتصرّح في جلسة ضمتها مع الملك فيصل ونوري السعيد وجعفر العسكري بأنها تتمنى قبل أن تموت أن ترى فيصلا يحكم من الحدود الإيرانية إلى سواحل البحر المتوسط، وهي بالطبع معه أو خلفه.

مرة أخرى حاولت لندن سَبْر الرأي العام العراقي، فطلبت من ويلسون – و كان قد خلف كوكس على العراق – في أواخر سنة ١٩١٨ أن يجري استطلاعا للرأي بين شيوخ القبائل والأعيان. وكانت النتيجة مزيدا من البلبلة كما بيّنت الخاتون، فقد اتفق الجميع على وجوب اتحاد ولاية الموصل مع ولايتي بغداد والبصرة في دولة واحدة، والرفض القاطع لأن تكون البلاد خاضعة للإدارة الهندية البريطانية. ولكنهم اختلفوا حول طبيعة وشكل الحكم، فالقوميون السنة كانوا يريدون مملكة عربية، والشيعة دولة دينية إسلامية، والأكراد في الشمال يتوقون إلى دولة كردية مستقلة، وجماعة التجار يرغبون في عودة السيادة التركية. أما ويلسون، فقد اقترح، واتفقت معه جرترود، أن تكون الدولة الجديدة برئاسة مندوب سامي بريطاني وأن يعمل الموظفون البريطانيون مستشارين للوزراء العراقيين. ومن جهتها، تنبّأت جرترود في خطاب لها في يناير/كانون الثاني ١٩١٩ بأنه إذا حدث وحكم العراقيون أنفسهم بأنفسهم كما يريد القوميون العراقيون، فإنه سيكون لمدة قصيرة وستنتهي بالفوضى وبحور الدماء.

وفي أوائل مارس/آذار كتبت مذكرة وافية بعنوان "تقرير المصير في بلاد الرافدين"، وأرسلتها إلى إدارة شؤون الهند. وفيها بيّنت أن قبيل إعلان التصريح الأنجلوفرنسي بشأن التحرير العربي كانت غالبية العراقيين توافق على بقاء البلاد تحت السيطرة البريطانية المباشرة، ولكن بعد نشر التصريح "فُتحت احتمالات جديدة نظر إليها باهتمام، وأدت إلى ظهور دسائس سياسية من جهة العناصر غير المستقرة والأكثر تعصبا"، ففي طرفي الحبل العراقي يوجد المؤيدون للمصالح البريطانية، وفي الطرف الآخر القوميون الذين يريدون انسحاب القوات البريطانية، أو طردها بالقوة، وأن يحكم العراقيون أنفسهم بأنفسهم. وذكرت أن من أبرز رموز الفريق الأول نقيب بغداد (وكانت قد زارته مؤخرا في بيته في ٦ فبراير/شباط)، وهو يطالب ببقاء القوات البريطانية لحفظ السلام، ويرفض فكرة أن يتولى أمير عربي حكم العراق، وبالتحديد أن يتولى أحد أبناء الشريف حسين عرش البلاد، فهذه العائلة غريبة، إنها أسرة حجازية والحجاز يختلف عن العراق، بل قال إن رغم كراهيته للحكومة العلمانية القومية القائمة حينئذ في تركيا فإنه "يفضل ألف مرة عودة حكم الأتراك إلى العراق على أن يرى الشريف أو أبناءه مستقرين في العراق"، كما عبر عن رفضه أن يتولى هو شخصيا رئاسة الدولة الجديدة.

وإبّان ذلك كان فيصل قد أصبح ملكا على سوريا باستثناء بيروت والساحل في أوائل سنة ١٩١٩، وكانت الاستعدادات قائمة في لندن لعقد مؤتمر الصلح في باريس لتقسيم غنائم الحرب العالمية الأولى، والتي كان بينها الشرق الأدنى، فأرسل ويلسون الخاتون إلى باريس ولندن للتعرف على ما يُطْبخ هناك من خطط بشأن العراق. وفي طريقها إلى باريس توقفت في بورسعيد حيث التقت لمدة ساعتين بديفيد هوغارث، ثم وصلت إلى باريس في ٧ مارس/آذار١٩١٩ . وفي يوم من أيام الآحاد من نفس الشهر التقت الخاتون لأول مرة بفيصل، الذي كان حينئذ في باريس لعرض القضية العربية على مؤتمر الصلح. لم يستغرق اللقاء الأول سوى دقائق معدودة، ولكن بعد ذلك توالت لقاءاتها مع فيصل ومستشاره لورنس، وتحادثت معهما طويلا،

وتركت المحادثات في نفسها بذرة فكرة جديدة: حاكم من أبناء الشريف حسين لا يكون ملائما فقط لسوريا، بل أيضا هو أفضل حل للعراق.

نصائح من قصر الدوبارة

انتهى مؤتمر الصلح في باريس دون أن يطرأ جديد على المسألة العراقية. وبعد عطلة طويلة في إنجلترا فكرت جرترود أن تكون عودتها إلى بغداد عن طريق القاهرة والقدس ودمشق وحلب لتسبر بنفسها غور المسائل على الطبيعة، وترى وتسمع ما يشعر به العرب تجاه الفرنسيين والإنجليز والأتراك والصهيونيين.

وصلت إلى القاهرة في أواخر سبتمبر/أيلول ١٩١٩ أثناء اندلاع الثورة المصرية، والتقت بمستشار وزارة الداخلية الجنرال جلبرت كليتُن في حديقة قصر الدوبارة بجاردن سيتي. تحدّث كليتن عن الأحوال في مصر واعترف لها بأنه يعتقد أن المصريين كان عندهم الحق في ثورتهم، فصحيح يجب أن تحتفظ الحكومة البريطانية بأوضاع استراتيجية معينة في البلاد، أو بنص كلماته "يجب أن نحتفظ بالسيطرة على قناة السويس، ومياه النيل، والجيش، والشرطة". وما عدا ذلك من شؤون السلطة والإدارة المدنية فيجب التنازل عنها في الحال للمصريين، "ويمكن السماح للوزراء المصريين أن يتولوا أعمالهم دون مستشارين بريطانيين، ولكن يجب أن يُمدّ المعتمد السامي البريطاني بمستشار بريطاني عن كل وزارة"، ولا شك أننا نعلم "أن المصريين سيرتكبون أخطاء وسيثيرون مشاكل كثيرة في الوزارات"، ولكن لديهم الحق في فرصة عادلة. ولو رفض الإنجليز تطبيق هذه السياسة بشجاعة، فإن الوضع مرشح للتصعيد إلى حد الكارثة، وسينتهي الحال بأن نجد لدينا "ايرلندا أخرى في الشرق".

وانتقلت جرترود إلى الحديث عن العراق وسألته رأيه عن الأوضاع هنالك، فنصحها بأن تأخذ الخطوات الصحيحة منذ اللحظات الأولى: "ابدئي بنفس الطريقة التي تتطلعين أن تواصلي بها. انظري إلى الاضطراب الحاصل لدينا هنا وتجنبيه مهما كلف الثمن". بيد أنها لم تكن مقتنعة بعد، ليس فقط بحجة أن العراقيين منقسمين على أنفسهم، ولكن أيضا لقلة خبرتهم في شؤون الحكم، فأنـّى لهم أن يحكموا دولة جنينية وهم لا يتوفرون على جهاز إداري أو خبرة إدارية، بينما مصر، على العكس من ذلك، دولة حديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر وتحوز على خبرة إدارية وكوادر سياسية كافية؟! ولكن كليتن ألح على فكرة إنشاء وزارات يرأسها وزراء عراقيون مستقلون يوجّههم مستشارون بريطانيون للمندوب السامي البريطاني، ويتشكل من الوزراء مجلس يرأسه عربي يصبح رئيسا للدولة.

ويبدو أنها استحسنت أفكار كليتن، التي، بالإضافة إلى أحاديثها في باريس مع الملك فيصل ولورنس، جعلتها أكثر ميلا إلى فكرة الحكومة العربية المستقلة في العراق. كما نصحها كليتن بمقابلة بعض الوطنيين العراقيين من أمثال السيد طالب باشا، الذي كان يقيم حينئذ بمصر، والذي التقته بالفعل. كما اقترح عليها أسماء أخرى مثل ياسين باشا الهاشمي، وجعفر باشا العسكري، وصهره نوري باشا السعيد، وهؤلاء كانوا من أتباع الملك فيصل ويقيمون إلى جانبه بسوريا.

من القاهرة انتقلت إلى القدس، وشاهدت بنفسها الفوضى والاضطراب الحادثين في فلسطين من جراء تصريح بلفور. ثم وصلت إلى دمشق في ٧ أكتوبر/تشرين الأول سنة ١٩١٩ ، وكان الملك فيصل غائبا حيث كان موجودا في إنجلترا، فالتقت بأخيه الأصغر زيد، والذي كان ينوب عن أخيه في الحكم. ولاحظت جرترود أن غالبية أعضاء حكومة فيصل كانت من

القوميين العراقيين الذين كانوا يخدمون من قبل في الجيش التركي، والتقت بعدد منهم مثل ياسين باشا الهاشمي، الذي كان يرأس جمعية العهد العراقية، وجعفر باشا العسكري، وسجّلت انطباعها عنه بقولها: "هو رجل صريح، يمكن أن يكون مفيدا لنا، ويقولون عنه إنه الإداري الأكثر فاعلية في الحكومة العربية"، وكذلك قابلت صهره نوري باشا السعيد، ووصفته بأنه "رجل ذو ذكاء ملحوظ". وبعدها انتقلت إلى حلب في ١٢ من نفس الشهر، ثم اتخذت طريق العودة إلى بغداد.

القفاز الحريري والقبضة الحديدية

وبعد عودتها انكبت جرترود على كتابة تقرير مفصل عن رحلتها بعنوان "الشام في سنة ١٩١٩ "، وفيه استفاضت في الحديث عن الشام: الصهيونية والحركة الوطنية والحكومة العربية في دمشق والجماعات العربية القومية، وأرخته بتاريخ ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٩ ، وأرسلته إلى وزارة الخارجية. في هذا التقرير المهم بيّـنت الخاتون أن العرب قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم كما شاهدت بعينها في سوريا، وقالت بضرورة أن يتنازل البريطانيون عن جزء من سلطتهم من أجل زيادة هيمنة بريطانيا العظمى بدلا من نقصانها ، وأوضحت أن مساعدة العرب ليحكموا أنفسهم بأنفسهم سيؤدي إلى احتفاظ بريطانيا لأطول وقت ممكن بنفوذها السياسي والاقتصادي ، وخلصت إلى نتيجة بشأن العراق مؤداها أن "من الممكن قيام دولة عربية في بلاد الرافدين في سنوات قلائل".

كان هذا التقرير تغييرا واضحا في آراء الخاتون، ولكن لا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره تغييرا في جوهر عقيدتها الاستعمارية البريطانية، فهي لا زالت على إيمانها بضرورة احتفاظ بريطانيا بهيمنتها على بلاد الرافدين، ولكن باصطناع دولة وطنية خاضعة للنفوذ البريطاني تحقق الهيمنة الاستعمارية البريطانية. أي أن الأمر لا يعدو أن يكون استبدال أسلوب جديد بآخر قديم، المداراة بالمباشرة، القفاز الحريري بالهراوة الغليظة. ولما كان ويلسون المعتمد البريطاني في بغداد ينتمي إلى الأسلوب الاستعماري التقليدي، فقد استشاط غضبا من تقرير جرترود، فهي اختلفت معه في الرأي صراحة بخصوص مستقبل العراق. إذ كان وغالبية البريطانيين في العراق حينئذ يسعون إلى السيطرة الإنجليزية المباشرة على العراق، كما أنها كتبت تقريرها هذا وأرسلته مباشرة إلى الخارجية البريطانية دون أن يمرّ عليه. واتفق أن كتب أحد مؤيديه، الجنرال ستف، في نفس الشهر، مذكرة لتأييد مسعى ويلسون جاء فيها: "إن القوة العالمية القادمة إنما تكمن في البترول. وقد تأكد أن حقول البترول في جنوب إيران، والتي حاليا تحت السيطرة البريطانية، هي أكثر الحقول التي لا تنضب في العالم. كما أن منطقة الموصل وضفاف الفرات الأوسط تعد بكميات كبيرة من البترول، وإن لم يقطع بعد بوجوده ... إن إنشاء خط حديدي وأنبوب بترولي إلى البحر المتوسط، والمقرر إنشاؤه خلال عشر سنوات، سيؤمن بشكل ثابت وضع إنجلترا كقوة بحرية في البحر المتوسط، وسيقلل لحد كبير من اعتمادنا على قناة السويس، والتي تعد نقطة ضعف في خطوط اتصالنا مع الشرق".

وفي ظل الخلاف القائم داخل القيادة البريطانية في بغداد بدأت قبائل الفرات الأعلى، بالتعاون مع الضباط العراقيين الذين كانوا يعملون في حكومة دمشق العربية، بدأت في شهر ديسمبر/كانون الأول تثير الاضطرابات إلى حد استيلائهم على دير الزور، التي كانت حينئذ تحت السيطرة الإنجليزية، وهددت الموصل. وشجع الاضطراب الحاصل في الشمال الشيعة في الجنوب على إعلان الجهاد، وسمعت جرترود بأذنيها عندما كانت بالنجف نداءات الجهاد تتردد في المدينة المقدسة في الأسبوع الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٢٠ . وبعد رجوعها إلى بغداد كتبت إلى أبيها خطابا جاء فيه إنها قد أرسلت خطابا مطولا إلى ادوين مونتاغو، سكرتير الدولة لشؤون الهند، "عن نوع الحكم الذي أعتقد أنه يجب تأسيسه هنا، وكذلك بعثتُ له بمسودة دستور.

لقد فعلتُ كل ما أستطيع، سواء بالكشف عما يجب عمله أو إيضاحه، والباقي، مثلما نقول، *على الله*". وفي أول سنة ١٩٢٠ عبّرت عن سوء الأحوال في العراق وعدم وضوح الرؤية أمام البريطانيين فيما يتصل بطريقة حكم البلاد بقولها: "ما الطريق الذي سيسلكه هذا البلد الذي يغرر به كل وكلاء الفوضى هؤلاء؟ إنني ُأصلّي من أجل أن يجد القوم في إنجلترا حُسْنَ النصيحة، وأن يأخذوا في اعتبارهم أن الإمكانية الوحيدة التي لدينا هنا تمر من خلال الاعتراف بمبدأ الطموحات السياسية لأهل البلاد الأصليين بدلا من محاولة قولبة العرب على طريقتنا، فنجد أنفسنا مكتوفي الأيدي في بحر عام، أو من يعلم؟ ربما أقل من ذلك. إن العالم يتحرك بسرعة فائقة، وهاهي الفوضى تهدد أيضا شمال وشرق بلاد الرافدين. أود لو كان لدي نفوذ أكثر، لقد كتبت إلى ادوين، وسأكتب هذا الأسبوع لسير أ. هيرتزل، لكن الحقيقة أنني هنا بين أعضاء الجهاز السياسي ببلاد الرافدين في أقلية مطلقة، أو تكاد، ومع ذلك أنا في غاية التأكد أنني على حق وإلا كانوا قد أرسلوني إلى المحرقة. يجب عليهم في إنجلترا أن يروا ويعلموا بالخطر ، لا يمكن أن يكونوا عُمْيا تماما لدرجة أن يجهلوا تلك اللافتة الكبيرة المنصوبة على جدار العالم والتي هي أمام أعينهم".

ازدادت الأوضاع سوءا في الشمال، وفي أوائل مارس/آذار ١٩٢٠ بعث زعماء الشيعة في النجف وكربلاء إلى الثوار في الشمال للاشتراك معا في الثورة ضد الإنجليز. وحاولت الخاتون اختراق صفوف الشيعة، ولكن لم تنجح اتصالاتها بالشيعة في الجنوب، ورغم أنها حظيت بمقابلة الزعيم الشيعي المجتهد السيد حسن في الكاظمية، فإن المقابلة لم يتمخض عنها سوى تأسيس خط اتصال مع هذا الزعيم الشيعي المتنفذ.

وتلاحقت الأحداث، ففي نفس الشهر من سنة ١٩٢٠ عُقِد المؤتمر العربي في دمشق، الذي نودي فيه بفيصل ملكا على سوريا، كما نادى ممثلو العراق بأخيه عبد الله ملكا على بلادهم، فازداد البلبال بالبلاد. وعلى الجانب الآخر، كانت المناقشات دائرة في الهوايت هول وفي مجلس العموم عن مستقبل العراق والتكلفة الكبيرة في الأرواح والأموال التي تكبدتها بريطانيا، ولكن لم ينكر أحد أهمية البلاد كمصدر للبترول في المستقبل. ومن جهته، رفض رئيس الوزراء لويد جورج فكرة الانسحاب من بلاد الرافدين والاكتفاء بالسيطرة على البصرة، وهي الفكرة التي كان قد نادى بها رئيس الوزراء السابق اسكويث، وطالب لويد بالاحتفاظ باستمرار السيطرة البريطانية على كل الولايات العثمانية الثلاثة السابقة: الموصل وبغداد والبصرة، وقال بهذا الصدد: "قد يمكننا ترك البلد بأجمعه، ولكن لا أستطيع أن أفهم أن ننسحب من الجزء الأكثر أهمية والواعد من بلاد الرافدين. إن الموصل إقليم يتمتع بإمكانات كبيرة، فهو يمتلك حقول بترول غنية ...، ويحتوي على بعض المصادر الطبيعية الأكثر غنى في العالم ...، وعدد سكانه الحالي يزيد على المليوني نسمة ... ماذا سيحدث إذا انسحبنا؟ إن إعادة [العراق] إلى الفوضى والاضطراب وإعفاء أنفسنا من مسؤولية تنميته، بعد كل هذه التكاليف الهائلة التي بذلناها لتحرير هذا البلد من الطغيان الساحق للأتراك، سيكون ضربا من الجنون لا يمكن الدفاع عنه". وفي نهاية المناقشات شُكّلت لجنة بريطانية لتطلب من عصبة الأمم الانتداب على العراق.

وفي هذه الأثناء، وصل سير هيو بِلّ إلى البصرة في ٢٩ مارس/آذار ١٩٢٠ لرؤية ابنته جرترود ويشد من أزرها، وفي نفس الوقت ليتبادل معها المعلومات. وخلال وجود أبيها معها في بغداد أرسلت في أبريل/نيسان إلى زوجة أبيها فلورنس رسالة تقول فيها "تشاء الظروف أن يصل في وقت حرج. أعتقد أننا على شفا ظهور حركة وطنية عربية مهمة أشعر نحوها بالتعاطف". ولكنها كانت تعلم أن تنامي الحركة الوطنية يمكن أن يقوِّي من فكرة الفريق البريطاني الداعي إلى الانسحاب من

العراق، وهذا في رأيها سيؤدي إلى الكارثة "إذا سمحنا بأن تذهب هذه البلاد إلى الخراب، فسيكون علينا أن نعيد تنظيم كل أوضاعنا في آسيا. وإذا ضاعت بلاد الرافدين، ستضيع حتما إيران وبعدها الهند. والمكان الذي سنتركه فارغا سيحتله سبعة شياطين أسوأ كثيرا من كل الذين كانوا موجودين قبل وصولنا"، وحذّرت من أن هذا سيكون حتما نهاية الإمبراطورية البريطانية.

وبموجب قرارات مؤتمر سان ريمو في ٢٥ أبريل/نيسان ١٩٢٠ تم الاتفاق بين الطرفين الإنجليزي والفرنسي على تقسيم الأراضي العربية التي كانت تحت السيادة التركية، فوُضِعَت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وبلاد الرافدين وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، كما اتفقا على أن يستمر الانتداب على هذه البلاد حتى تستطيع أن تقوم بنفسها. كما وافقت فرنسا على التنازل عن الموصل للبريطانيين مقابل أن تتقاسم وإياهم بترول هذه المنطقة، وهو الاتفاق الذي وافقت عليه عصبة الأمم فيما بعد.

ووصل خبر الاتفاق إلى السلطات البريطانية في بغداد في الأول من مايو/آيار، ثم أذيع على الملأ بعد عدة أيام. وقال ويلسون في بيان له أن هدف الانتداب هو "خلق جهاز سياسي صحيح" في البلاد بمساعدة بريطانيا باعتبارها "حارسا حكيما ثاقب النظر"، وأعلن أنه اتخذ بعض الوسائل وسيتخذ أخرى بقصد "تمهيد الطريق لخلق دولة عربية مستقلة في العراق". ورغم وجود أقلية عراقية ارتاحت للانتداب، فإن أغلبية العراقيين لم تقبله، فعارضه القوميون ورأوه كسلطة أجنبية عليا للحكم، وعارضه زعماء الشيعة لأنه كان يعني بالنسبة لهم حكما علمانيا منظما يهدد وجودهم، واعتبره الكثيرون بمثابة خيانة لوعد حق تقرير المصير المعلن منذ عام ونصف العام.

ومن جهة أخرى، فإن الانتداب بالنسبة لويلسون كان معناه فشله في تجنب تكوين حكومة عربية، إذ كان عليه أن يتخذ خطوات في هذا الاتجاه. وبالنسبة للخاتون، فقد رأت فيه انتصارا لأسلوبها في حل المسألة العراقية. ورغم تدهور علاقتها بويلسون وعزلتها بين البريطانيين في بغداد، فقد راحت تكثّف من نشاطها. فقوّت من شبكة الجواسيس التابعين لها، وسنّت منذ منتصف مايو/آيار ١٩٢٠ تقليد إقامة حفلات شاي في بيتها، التي كانت تجمع فيها العراقيين والبريطانيين، ومن خلالها تتعرّف على الآراء وتستطلع الأفكار وتتصيّد الأخبار.

وانتهز زعماء الشيعة قدوم شهر رمضان في مايو/آذار وأعلنوا الدعوة للجهاد، وتحالف الشيعة والسنة معا ضد العدو المشترك الإنجليز. وفي بغداد اشتعل الغضب الشعبي في يوم ٣٠ مايو على إثر مقتل عراقي بيد الإنجليز، ولم تلبث الثورة أن عمت البلاد، ولم يتورع ويلسون عن استخدام القوة المسرفة في قمع الثورة، وقصف بالقنابل القرى الثائرة وتلك التي رفضت دفع الضرائب. وكان يرى بضرورة زيادة الحضور العسكري البريطاني في البلاد من أجل القضاء على الثورة، وأعلن أن العرب غير قادرين على حكم أنفسهم. وفي المقابل كانت الخاتون تتمنى أن تتأسس حكومة عراقية وطنية، فيسارع العراقيون بمبايعة الأمير عبد الله على رأس هذه الحكومة. وكان موقفها معروفا لويلسون والبريطانيين، ولهذا كانت محط ازدرائهم، وكانوا يرون في تعاطفها مع العراقيين عدم ولاء، وأنها كالزبدة في أيديهم، وأظهروا جميعا تأييدهم لإجراءات ويلسون المتشددة.

وفي محاولة من الحكومة البريطانية لمعالجة الموقف أعادت سير برسي كوكس إلى منصبه في بغداد، فوصلها قادما من طهران في يونيو/حزيران ١٩٢٠ . وعلى الفور عمل على تهدئة الثورة، فوافق على مسودة دستور جاء فيه أن بلاد

الرافدين دولة مستقلة تحت وصاية عصبة الأمم وتحت الانتداب الإنجليزي، كما وافق على تكوين جمعية دستورية، وعلى أن تتشكل فيما بعد حكومة انتقالية، ثم ذهب إلى إنجلترا للتشاور. وخلال ذلك أذنت الحكومة البريطانية لنائبه ويلسون بأن يدعو لانعقاد الجمعية الدستورية، وعند ذلك رجع بعض القادة العراقيين إلى بلدهم، مثل السيد طالب، وكذلك أولئك الذين كانوا يشاركون في حكومة الملك فيصل في سوريا، خاصة بعد خروج الملك وأخيه زيد من دمشق سرا في ٢٠ يوليو/تموز ١٩٢٠ ، مثل جعفر العسكري ونوري السعيد.

وكان السيد طالب أكثرهم همة في محاولة تهدئة الثورة بالبصرة وبغداد على أمل أن يحظى بتأييد البريطانيين، وحاول التقرب إلى الخاتون واستمالتها إلى صفه، فقابلها وبيّن لها أن مصالحه هي ذات المصالح البريطانية، وأنه يريد أن يكوِّن حزبا معتدلا ويأمل في الحصول على المساعدة البريطانية. وجرترود، التي لم تكن تحمل له ودّا ولا يحظى بثقتها، ردت عليه بقولها: "لا نستطيع أن نجبر الحكومة العربية، حالما تؤسس، على اختيار شخص معين كرئيس لها".

لم تتوقف الثورة، بل امتدت إلى أجزاء أخرى من البلاد، وأصبحت خارج السيطرة، وبلغت عنفوانها بقتل الكولونيل ليشمان حاكم دليم في ١٦ أغسطس/آب ١٩٢٠. وأمام ملايين الجنيهات الاسترلينية التي خسرتها وحياة المئات من البريطانيين التي فقدتها، اقتنعت الحكومة البريطانية بأن سياسة الهراوة الغليظة التي انتهجتها في العراق لم تؤدِ إلا إلى الخسائر والاضطراب وتهاوي سلطتها، فعزلت ويلسون المسؤول الأول عن هذه السياسة. وخرج هذا الاستعماري العتيد من العراق ليصبح ممثلا للحكومة البريطانية في شركة البترول الأنجلوإيرانية. ولم يكن مستغربا أن يكون صاحب هذه الشخصية العنيفة والمتطرفة، بعد أن أصبح في تالي الأعوام عضوا بالبرلمان، مؤيدا لهتلر.

ترتيبات سياسية جديدة

عاد سير برسي كوكس إلى بغداد في ١١ أكتوبر/تشرين الأول، وفي كلمته أمام المحتفين بعودته قال بالعربية إنه: "جاء بأمر من حكومة صاحب الجلالة ليبدأ المشاورات مع شعب العراق بقصد إقامة حكومة عربية تحت إشراف بريطانيا العظمى". وتعلق جرترود على ذلك بقولها إن هذه كانت المرة الأولى التي استخدمت فيها رسميا كلمة 'العراق'، وكان ذلك بمثابة الاعتراف بالهوية العربية للدولة القادمة.

ورأى زعماء الثورة وشيوخ القبائل أن تغير الموقف البريطاني، وإن جاء متأخرا، يرجع إلى العنف الذي انتهجته الثورة وتضحية آلاف العراقيين بأنفسهم (حوالي عشرة آلاف). واعترفت الخاتون بهذا قائلة: "لم يدر بخلد أحد، ولا حتى حكومة صاحب الجلالة، أن تظهر للعرب قدرة كبيرة على الاحتراب، كما سنحسب لهم منذ الآن، كنتيجة للثورة".

عقد كوكس العزم على تشكيل الحكومة الانتقالية دون إبطاء وقبل توقف الثورة بالكامل، والتي كانت لا تزال مستمرة في أكثر من ثلث البلاد. واستقر الرأي أن تشكل الحكومة من وزراء عراقيين يختارهم البريطانيون، ويعين كوكس مستشارا بريطانيا لكل وزير، وتقوم الحكومة فيما بعد بمهمة الإعداد للانتخابات العامة الأولى. وأراد كوكس أن يعقد منصب رئيس الحكومة إلى أحد أعيان البلاد، وصرح لمستشاره فيلبي وجرترود بأنه يفكر في السيد طالب للمنصب. ولكن الخاتون لم تبدِ حماسا لهذا الاختيار، فانتقل الترشيح إلى نقيب بغداد، الذي رفض في البداية، ثم وافق أخيرا على تولي المنصب. وتم بالفعل اختيار الحكومة الانتقالية، وعقد أول اجتماع لها في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠ . وكانت الوزارة تضم ثمانية وزراء، من

بينهم جعفر العسكري للحربية، والسيد طالب للداخلية، وساسون حزقيال للمالية. وأبدت الخاتون في رسالة إلى أبيها تفاؤلها بالوزارة الجديدة بقولها: "أتمنى طول العمر للوزارة العربية. أعطهم المسؤولية ودعهم يحلون شؤونهم الخاصة، وسيفعلون. في كل الأحوال هم أفضل منـّا ألف مرة".

لا شك أن جرترود كانت سعيدة بعودتها إلى العمل مع كوكس بعد العناء الذي لاقته من سلفه ويلسون، كما أنها كانت تتفق مع كوكس في الفكر والأسلوب، ولهذا أقبلت على العمل بهمة عظيمة: اجتماعات مستمرة مع العراقيين، نشر جرائد محلية للدعاية باللغتين العربية والإنجليزية، جمع معلومات للمخابرات البريطانية ومتابعة لأنشطة الوطنيين العراقيين عن طريق شبكة من المخبرين بطول وعرض البلاد، قراءة تقارير سرية تأتي من كل أنحاء العالم، تقديم حفلات عشاء ودعوات شاي ثلاث مرات أسبوعيا في بيتها لشخصيات عراقية وبريطانية حتى غدا بيتها بمثابة المركز العصبي للسلطة في بغداد، وصارت الخاتون من أكثر الشخصيات نفوذا في العراق.

صناعة عَرْش

لم تنته الأزمة العراقية بتشكيل الحكومة الانتقالية، فالقوميون في غالبيتهم كانوا يرفضونها لأنها صنيعة بريطانية. ولنفس السبب كان يرفضها الشيعة، علاوة على أنهم لم يكونوا ممثلين فيها بقدر يساوي أغلبيتهم في البلاد (مليون ونصف المليون في مقابل أقل من المليون من السُنـّة). واعتقدت جرترود أن الحل لتجنب حدوث اضطرابات أخرى يكمن في الإسراع بإجراء الانتخابات لتشكيل جمعية وطنية، وعند ذلك – في رأيها – سيطالب الأعضاء بتنصيب أحد ولدي الشريف حسين: عبد الله أو فيصل ملكا على العراق. وتقول لأبيها في خطاب: "أنا متأكدة تقريبا في دخيلة نفسي أنه يوجد حل واحد ممكن هو اختيار ابن للشريف، وإن كان يجب عليَّ أن أختار لاخترت فيصلا". ولكن لماذا فيصل؟ لأنه – على ما ترى - صاحب خبرة عسكرية اكتسبها من قيادته لجيش الثورة، ولديه خبرة إدارية وسياسية كملك لسوريا على مدى واحد وعشرين شهرا.

وجاء أول طرح لاسم فيصل بشكل رسمي في خطاب إلى كوكس إلى الحكومة البريطانية، وكان سبب ذلك أن وزير المستعمرات ونستون تشرشل، أمام ضيق الرأي العام البريطاني بكثرة النفقات في مناطق الشرق الأدنى الخاضعة حديثا للانتداب الإنجليزي، عاد إلى تبني اقتراح اسكويث القديم، الذي كان يقضي بالانسحاب من العراق والاكتفاء فقط بالبصرة كقاعدة لحماية آبار البترول في جنوب إيران والطريق إلى الهند. فكتب كوكس إلى الهوايت هول شارحا الأخطار التي تنشأ عن ترك العراق، ومبينا استحالة الاحتفاظ فقط بالبصرة. وبفعل ضغوط الخاتون والأمل في تأسيس سريع لحكومة عراقية قوية، اقترح اختيار فيصل أميرا على العراق. ومن جهتها، كتبت جرترود إلى أبيها في ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٢١ تقول إنه من غير الممكن تأسيس حكومة عراقية دون التأييد البريطاني، أي دون الإنفاق المالي البريطاني، كما شرحت له أن الأخطاء التي وقعت في بلاد الرافدين كان مردها سياسة ويلسون العنيفة وما نجم عنها من أحداث دموية وخسارة مادية.

وتغير الموقف بعد عدة أسابيع، فقد دعا تشرشل إلى عقد مؤتمر في القاهرة برئاسته لتقرير مستقبل بلاد الرافدين وشرق الأردن وفلسطين، ودُعِي إلى المؤتمر عدد محدود من السياسيين المتخصصين في الشرق الأدنى والمستشرقين، بالإضافة إلى عدد من الممثلين البريطانيين المعتمدين في المنطقة. ومن العراق دُعِي سير برسي كوكس وجرترود بِلّ، علاوة على جعفر باشا العسكري وساسون أفندي حزقيال كممثلين للحكومة العراقية. وإلى جانب هؤلاء دُعِي أيضا الشهير لورنس، الذي كان حينئذ مستشار تشرشل للشؤون الشرقية.

بطبيعة الحال كان لورنس عاقدا العزم على العمل لصالح صديقه فيصل، ولهذا كان عليه أن يقوم بالتنسيق مع زميلته السابقة جرترود، ولم تكن هناك صعوبة بهذا الخصوص لأن الخاتون كانت كذلك تميل إلى ترشيح فيصل، ومهدت لذلك من قبل في بغداد مع كوكس. ويبدو أن لورنس كان قد فعل الشيء نفسه في لندن مع تشرشل، بل قيل إن الرجلين كانا قد اتفقا في لندن على اختيار فيصل لعرش العراق. وذهب لورنس لاستقبال جرترود في محطة القاهرة، ومنها إلى فندق سميراميس حيث كان ينزل المؤتمرون، وفي حجرة جرترود اتفق الصديقان على أن يعملا سويا من أجل اختيار فيصل ملكا على العراق، كما وضعا الطريقة التي بها سينفذان هدفهما.

في ١٢ مارس/آذار ١٩٢١ عُقِد المؤتمر، وفي اللجنة الخاصة بالعراق عُرضت عدة أسماء ليُخْتار من بينها واحد ليكون حاكما أوحد على العراق يحل محل مجلس الدولة المؤقت. وكانت الترشيحات تضم: عبد الرحمن الكيلاني نقيب بغداد، السيد طالب، وشيخ المحمرة، وبرهان الدين نجل آخر سلاطين تركيا، ولكن استُبعدت جميعها، واتفق على اختيار أحد أبناء الشريف حسين. وأراد تشرشل أن يعرف مَن الأفضل لحكم العراق: فيصل أم عبد الله. ولم يتردد كوكس في أن يعلن تفضيله لفيصل، وراح يسوق أسبابه: إن فيصلا لديه الخبرة العسكرية الكافية لتكوين جيش عراقي ضروري لتقليل حجم القوات البريطانية في العراق ومن ثَمّ تخفيض النفقات؛ إنه في الوقت الراهن بعد أن أخرجته فرنسا من دمشق لا يشغل منصبا ولا يضطلع بمهمة ما، أي دون عمل، فهو أكثر جاهزية من أخويه علي وعبد الله؛ وأخيرا، إن اختياره يؤكد إيفاء بريطانيا بعهودها، فهي على هذا النحو لن تترك أحدا من أبناء الشريف حسين، باستثناء الابن الأصغر زيد، دون عرش. فعلي الابن الأكبر سيلي عرش الحجاز بعد وفاة أبيه المسن، كما كانت النية معقودة على تعيين الابن الثاني عبد الله على شرق الأردن، وهو ما تقرر بالفعل في نفس المؤتمر. وإلى اختيار فيصل انحاز أيضا لورنس، وأخذ يشيد بصديقه، بنشاطه وشجاعته وحضوره، وهي أمور لازمة لمواجهة التحديات في العراق، وبالمقابل فإن عبد الله – على حد قول لورنس- "خامل ويفتقر إلى الحزم". وبعد مناقشات مستفيضة بمشاركة جرترود انتهت الجلسة بالتصويت لصالح فيصل، وأرسل تشرشل برقية إلى الحكومة البريطانية يقول فيها: "إن وجهات النظر حول العراق واعدة"، ويبدو أن اختيار فيصل هو "الحل الأفضل والأقل تكلفة".

وفي جلسة أخرى، كشف كل من لورنس وجرترود عن خطتهما عن كيفية أن يكون فيصل السني حاكما على بلد ذي أغلبية شيعية، فأوضحا أن شرعية فيصل يجب أن تقوم على كونه شريفا من نسل الرسول. ولهذا فإنه يجب أن يعود من لندن حيث كان موجودا هنالك إلى مكة كرمز إسلامي مقدس، وحينما يُعْلِن الشعب العراقي فيصلا بدعوته لحكم العراق، سيتوجّه من مكة إلى بغداد. ثم سُمح للعراقييْن: جعفر العسكري وشاؤول حزقيال أن يدخلا الجلسة، وكانت الخاتون قد استعدت للأمر ونسّقت المواقف معهما حول هذا الاختيار، فأعلنا موافقتهما وارتياحهما للقرار. وفي وقت لاحق نوقش الجدول الزمني لذهاب فيصل إلى العراق، وتقرر أن تكون دعوته للذهاب قبل إجراء الاستفتاء عليه. وأبرق تشرشل إلى لندن بأن "كوكس والآنسة بِلّ متفقان على أنه إذا اتُّبع هذا الإجراء، فإن ظهور فيصل في بلاد الرافدين سيؤدي إلى موافقة عامة عليه".

وفيما يتصل أيضا بالشأن العراقي عرض تشرشل إقامة حكومة ذاتية كردية في الموصل، ولكن جرترود عارضت الفكرة بحجة أن ولاية الموصل مهمة لتنمية كل العراق، ليس فقط لوجود البترول بها ولكن أيضا كمصدر للغلال، كما أن بها أغلبية سنية يمكن أن تحقق نوعا من التوازن مع الأغلبية الشيعية في باقي العراق. وعارضها لورنس، وحذّر من أن الأكراد لن يخضعوا لحكم عربي، فأُجِّل الحسم في القضية.

انتهى المؤتمر في ٢٥ مارس ١٩٢١ ، وأعلن تشرشل أمام البرلمان الإنجليزي أن المؤتمر قد حقق كل أهدافه المرجوة فيما يتصل بالعراق، فستنخفض القوات البريطانية من ٣٣ إلى ٢٣ فرقة، وأن التكلفة ستنخفض العام الأول ٥ ملايين جنيها استرلينيا، وفي العام الثاني ١٢ مليونا.

في طريق عودتها إلى بغداد، كانت الخاتون تفكر في التحدي الذي عليها أن تواجهه لإقامة العرش الفيصلي في العراق. فمن جهة، يجب عليها إقناع العراقيين بأن فيصل هو المرشح الأفضل والوحيد. ومن جهة ثانية، يجب أن تتجنب أن يظهر الملك الجديد كدمية في يد الإنجليز. وكان أكثر ما تخشاه أن يأتي فيصل إلى العراق ولا يجد مِن العراقيين سوى الخذلان، ومر بخاطرها ما وقع لجده الأعلى الحسين بن على في كربلاء في العاشر من المحرم سنة ٦١ هـ (= ١٠ من أكتوبر/تشرين الأول ٦٨٠ م)، وتمنّت ألا تتكرر تلك السالفة مع سليله فيصل، وإلاّ، فستكون الطامة الكبرى لها وللسياسة الإنجليزية في العراق.

بعد وصولها إلى بغداد في ١٢ أبريل/نيسان ١٩٢١، علمت الخاتون أن وزير الداخلية السيد طالب قد استغل غيابها وكوكس في العمل من أجل أن يتولى الأمرَ نقيب بغداد، راميا بذلك إلى السيطرة على الشيخ المسن ثم يتولى السلطة من بعده، وراح يحاول استمالة شيوخ القبائل ووجهاء العراق إلى صفه تحت شعار "العراق للعراقيين". ولم تتأخر الخاتون في التحرك، فأرسلت تقريرا إلى كوكس ذكرت فيه أن السيد طالب يحرض على "الجهاد" والثورة ضد الإنجليز، وأنه قادر على عمل أي شيء من أجل تحقيق أهدافه، ولذلك فإنه من الضروري اتخاذ إجراء سريع بهذا الخصوص. وفي نفس اليوم دعت السيدة كوكس السيد طالب والخاتون إلى حفل الشاي المعتاد يوم السبت، ولم يكن حاضرا زوجها سير برسي كوكس. وصل السيد طالب في الرابعة إلا ربعا عصرا، ومكث حوالي نصف ساعة، ثم استأذن في الانصراف، فصحبته الخاتون مبتسمة إلى سيارته، وودعته ثم عادت إلى منزل كوكس. وذهب السيد طالب ولم يعد إلاّ بعد أربع سنوات، ففي الطريق اعترضته قوة بريطانية واعتقلته، وبعد يومين نُفِي إلى سيلان. وبذلك أزيحت عقبة كبيرة من طريق اختيار فيصل، وعلقت الخاتون على ذلك بقولها إنه "لم يرتفع ولا صوت واحد ضد ضربة كوكس، وعلى العكس، شعر البلد كله بالراحة لاستبعاد طالب". ولكن جاءت المعارضة من حيث لا تحتسب الخاتون، جاءت من صديقها فيلبي مساعد كوكس ومستشار وزير الداخلية، فقد اعترض على نفي السيد طالب، وأظهر معارضته الشديدة لقيام ملكية في العراق تحت ولاية فيصل، وقدم استقالته. ولكن كوكس رفض الاستقالة مؤكدا لفيلبي أن البريطانيين لن يفرضوا فيصلا كملك، وأنه (أي كوكس) يحتاج إليه (إلى فيلبي) لإدارة وزارة الداخلية. ورغم هذا لم تمض ثلاثة أشهر حتى عزل فيلبي من منصبه بسبب رفضه التعاون مع الإدارة البريطانية من أجل الترويج لفيصل، ولم تكن الخاتون بطبيعة الحال بريئة من إبعاد فيلبي كما صرحت زوجه.

في ١٢ يونيو/حزيران ١٩٢١ وصلت برقية تفيد بأن فيصلا في الطريق إلى العراق، وانتاب الخاتون شعور بالراحة، ولكنه كان ممزوجا بقدر كبير من القلق والشك فيما يمكن أن يحدث عندما يصل الموعود بالعرش إلى بغداد. فمن جانب، كانت تخشى أن تؤدي السياسة الإنجليزية الرامية إلى وضع أمير عربي على رأس بلاد عانت طويلا من وطأة السيطرة الأجنبية إلى تنامي الروح القومية، وإذا كانت الخاتون لا ترى بأسا من القبول بشعور قومي معتدل غير معاد للأجنبي، فإنها كانت تتخوّف من أن يشكّل الشعور القومي المتصاعد تهديدا للوجود الإنجليزي في العراق: "لدي في أعماق عقلي قناعة بأنه لا يوجد شعب يحب أن يكون محكوما من آخر بشكل دائم. إننا الآن نعمل على تأجيج الشعور القومي، لكن أنا دائما مستعدة للقبول بروح قومية

لا تكون بدورها معادية للأجنبي، وذات إمكانات متواضعة على الرسوخ بقوة". ومن جانب آخر، كانت تعلم أنه من الصعوبة إقناع العراقيين بفيصل يتجه إلى العرش محمولا على أكتاف البريطانيين، في حين يكون من السهولة القبول به لو تقدم صفوف العراقيين وقادهم إلى التحرر من الاحتلال الإنجليزي، فالأمر حقا يتطلب من الجانبين: الإنجليز وفيصل قدرا هائلا من الحنكة والمهارة والمثابرة: "إن فيصلا وهو يتقدم ونحن آخذين بيده لصورة تقل كثيرا في تأثيرها العاطفي من صورته وهو يقود الجهاد. إنه لن يتزعم الجهاد، فهذا ليس أسلوبه، ولكن هل سنقدر أن نفعمه بالحيوية الكافية – دون أن نفعل ذلك [علنا]– لكي ينال المرام في إقامة دولة عربية؟ إن كل هذا سوف يعتمد على شخصيته، وعلى الفطنة التي سيبديها سير برسي بينما يكون قابعا في الظل".

أُعْلِن عن الوصول الوشيك لفيصل في "بغداد تايمز"، الصحيفة الحكومية التي تصدر باللغة الإنجليزية، وأُعدت السراي التركية لإقامته، وعقد اجتماع ضمّ ٥٠٠ من وجهاء بغداد، اختير منهم وفد من٦٠ شخصا، من بينهم صديق مقرب للخاتون ويعمل كجاسوس لها، لاستقبال فيصل في البصرة. كما عيّن كوكس مستشاره فيلبي مرافقا رسميا لفيصل. وفي ٢٣ يونيو علمت الخاتون بوصول فيصل إلى البصرة، وكانت الخطة أن يسافر مباشرة إلى كربلاء والنجف ليؤكد الأهمية الدينية لشخصه باعتباره من نسل الرسول، ثم يتجه شمالا إلى بغداد. وكان صباح الأربعاء ٢٩ يونيو موعد وصول فيصل إلى الحاضرة، غير أن برقية أفادت بأن وصول القطار سيتأخر إلى منتصف النهار. ولأن في هذا الوقت يشتد قيظ بغداد، وبالتالي سيقل عدد المستقبلين، فإنهم أرسلوا لفيصل يطلبون منه أن يؤخّر وصوله إلى السادسة مساء. وأخيرا وصل فيصل، وأجْرِي له استقبال رسمي بحضور سير برسي كوكس. ولمح الأمير فيصل الخاتون ضمن المستقبلين، فتقدم إليها مصافحا، وهذه تبادلت معه كلمات ترحيب مختصرة، ثم توجّهت لتحادث الرجل العملاق الذي جاء معه مصاحبا. إنه مستشاره الإنجليزي كيناهان كُرنواليس، الذي كان يعمل في المكتب العربي بالقاهرة، ثم مديرا له، وبعدها ممثلا للجنرال اللنبي لدى الحكومة العربية في سوريا، ثم خرج من دمشق بخروج فيصل وظل ملازما له منذئذ. أخبرها كُرنواليس أن استقبال الناس في البصرة لم يكن دافئا، وفي الطريق إلى بغداد كان الاستقبال يتراوح بين الفضول الصامت والعداء الواضح. كما ذكر لها أن فيلبي لم يكن ودودا مع الأمير، فقد أخبره أن المسؤولين البريطانيين لديهم تعليمات بأن الانتخابات ستكون "حرة تماما"، وأنه إذا اعتقد أنه سيكسب أصوات الناس اعتمادا على أنه مرشح بريطانيا العظمى، فإن احتمالات نجاحه ستكون ضعيفة، كما قال له إن العراقيين يريدون جمهورية وأنه نفسه (أي فيلبي) يؤيد ابن سعود كرئيس لهذه الجمهورية. وذكر كُرنواليس أنه قد وصل إلى مسامع فيصل وهو في الطريق أن فيلبي ضده وأن الخاتون وسير برسي كوكس محايدان، ولهذا فإن الأمير يريد أن يعرف إن كان سير برسي في صفه، وإذا كان ذلك كذلك، فلماذا يقف الموظفون البريطانيون ضده؟

إذن لم يُستقبل فيصل بأذرع مفتوحة، وعادت ذكرى كربلاء تطل برأسها وتثير مخاوف الخاتون، فعقدت العزم على معالجة الأمر على وجه السرعة. وفي صباح اليوم التالي، وقبل أن تذهب إلى مكتبها، مرّت على السراي وقابلت فيصلا، ونقلت إليه رسالة اطمئنان فحواها أن سير برسي كوكس يقف معه تماما، ونصحته بأنه يجب أن يكون صريحا معه، كما أشارت عليه بأن يرى نقيب بغداد ويحاول بقدر المستطاع أن يستميله إلى صفه. وبالفعل، في نفس اليوم عاد فيصلٌ النقيبَ في بيته وتمنى له الشفاء من الوعكة التي ألمّت به وحالت بينه وبين الذهاب إلى المحطة لاستقباله. ولم تحقق الزيارة أكثر من كسر الجليد بين الرجليْن. ومن جهتها، لم تدخر الخاتون جهدا في إقناع النقيب بالبيعة لفيصل حتى تم لها ما رامت إليه. ففي يوم الخميس ٧

يوليو/تموز ١٩٢١ دعا نقيب بغداد فيصلا للعشاء وبايعه ومن كان حاضرا من مؤيديه، فضمن فيصل تأييد السنة في العاصمة وفي جزء كبير من البلاد.

وكانت الخطوة التالية القضاء على معارضة زميلها فيلبي، والذي لم يتردد في عزله سير برسي كوكس على ما سلف ذكره، ويبدو أن جرترود كانت وراء ذلك حسبما كان يعتقد فيلبي نفسه وزوجه، إذ قال لها: "في هذه المرة قد كسبتِ"، فردّتْ عليه بأنها "لم تكسب، ولكن منْ تكسب دائما هي حكومة صاحب الجلالة".

وبعدها أقدمت الخاتون على عمل سياسي آخر لحشد التأييد لفيصل، إذ اتجهت إلى طائفة اليهود، التي كانت تتمتع بثقل اقتصادي ملموس في البلاد، وترفض أن يتولى حاكم عربي على العراق لما يمكن أن يؤدي ذلك من حدوث فوضى بالبلاد. وراحت تقلل من مخاوف الطائفة، وتؤكد لزعمائها أن فيصلا هو الرجل المناسب لحكم العراق، وأنه يحظى بتأييد البريطانيين. وكانت نتيجة مسعاها أنه في صباح يوم ١٨ يوليو، وبحضورها، أقيم حفل في بيت الحاخام الأكبر ببغداد حيث بويع لفيصل من جانب الطائفة اليهودية. وقبل أن ينتهي الشهر، في ٣٠ منه، نجحت في تنظيم 'مجلس'، بحضورها أيضا، بين فيصل وممثلين عن قبائل دليم بزعامة شيخها على سليمان وعنيزة برئاسة كبيرها فهد بك، وأسفر المجلس عن البيعة لفيصل.

وبعد أسبوعين أُجْرِي الاستفتاء على فيصل في يوم الأحد ١٤ أغسطس/آب ١٩٢١ ، وكانت نتيجته حسبما أعلن سير برسي كوكس على رؤوس الحاضرين في حفل التنصيب على العرش، الذي أقيم صباح يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس من نفس العام، أن فيصلا اختير ملكا بموافقة ٩٦% من أصوات العراقيين. وليس بمستغرب أن تُشْتَم مبالغة واضحة في نتيجة الاستفتاء، إذ أنه من المؤكد أن قطاعات عريضة من الأكراد والشيعة لم توافق على فيصل، أو بالأحرى لم تشارك في التصويت. وعلى أية حال، فإن نتيجة الاستفتاء كانت تحقيقا فعليا لإرادة السلطة البريطانية في العراق، ولعلها أيضا كانت مفتتح تاريخ النِسب التسعينية في استفتاءات المنطقة.

الملك صديقي

كان فيصل سعيدا بنتيجة الاستفتاء، وفي اليوم التالي استقبل الخاتون في السراي هاشّا باشّا بها وممتنا لها، وخاطبها قائلا: "أنتِ عراقية، أنتِ بدوية". أما هي، ففي يوم تنصيبه كانت جالسة في الصف الأول ترنو إليه بسعادة ويتملكها إحساس طاغ بالزهو، فالعرش صنعتها، والجالس عليه صنيعها، الأمر كله فكرتها، رعتها ودبرتها حتى جاءت هذه اللحظة. إنها لم تكن معه وورائه في كل خطوة سياسية حاسمة فحسب، بل أخذت على عاتقها أيضا مسؤولية الدعاية والترويج له. فمنذ اليوم الثاني لوجود فيصل في بغداد، سعت الخاتون إلى "بيعه" للعراقيين والبريطانيين على السواء، فكانت أول من أقامت له دعوة عشاء على شرفه، ودعت إليها وجوه القوم من العنصرين. كما اضطلعت بمهمة تثقيفه عراقيا، فقد كان جهل فيصل شبه تام بتاريخ العراق وجغرافيته ورجاله وقبائله. كانت تضع أمامه خرائط البلاد ليتعرف عليها وعلى قبائلها ومواطنها، وصحبته في رحلات إلى الآثار العراقية ليتعرف على عظمة ماضي العراق.

بيد أن من المبالغة أن يعزى نجاح فيصل بأسره إلى الخاتون وحُسْن تدبيرها، لأنها كانت تستمد قوتها وسلطتها من سلطان الاحتلال القائم ومن قوة نفوذها على ممثله سير برسي كوكس المعتمد السامي البريطاني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان فيصل قد عركته الأحداث السياسية قبل مجيئه العراق، وخَبَر السياسة الإنجليزية وكيفية التعامل معها. كما كان

يتمتع بحضور قوي وجاذبية، على ما صَرّحت الخاتون في مراسلاتها ويومياتها، مما ساعده على اكتساب الأنصار. إلى جانب ذلك كان فيصل يعتمد على مجموعة قوية من السياسيين العراقيين مثل جعفر العسكري ونوري السعيد، وعلى مستشاره البريطاني الحصيف كُرنواليس. ولهذا فعندما ظهر مقال في الـ «نيويورك هيرالد» بعنوان «ملكة بلاد الرافدين غير المتوجة» عدَّته الخاتون من قبيل الحماقات الطائشة وعلقت عليه قائلة: "ليس صحيحا أنني قررت مصير العراق، ولكن في الحقيقة إنني أتمتع بمصداقية مع الحكومة العربية، كما أن ثقتها البالغة بي تضعني في موقع دقيق".

على أي حال، ارتبط الملك والخاتون بصداقة متينة، فكثيرا ما كانا يخرجان معا في رحلات ترفيهية، أو يتناولان الشاي، أو يسبحان، وإن لم يكن يجيد السباحة على حد قولها، أو يلعبان التنس في حديقة القصر، أو البريدج، وكانت تتركه يكسبها. وهو كان يستشيرها في كل شيء تقريبا، ليس فقط في أمور السياسة، ولكن أيضا في شؤونه الخاصة مثل ملابسه وتأثيث القصر وتنظيمه. وفي العام الأول من ولايته العرش تكفّلت بتنظيم دعوات العشاء في القصر الملكي، وترك الملك لها حرية دعوة من تشاء قائلا لها: "والله أنت سيدة البيت فادعي أفضل من ترَيْن". وعندما قدِم غازي نجل الملك إلى بغداد في خريف ١٩٢٤ ، وكان لديه وقتها اثنا عشر عاما، أشرفت على تهذيبه وتعليمه، كما قامت بأداء نفس المهمة مع ابنتيه الكبيرتين عندما قدمتا في آخر العام من الحجاز مع أمهما الملكة حزيمة. وكانت الخاتون تشعر بنوع من الفخر بدورها هذا، فصرّحت قائلة إنه لا يبدو أبدا بمستغرب أن تقوم بهذا الدور، "ولكن عندما أفكر، يبدو مثيرا أن أسوّي مسائل أسرة سليل الرسول الذي هو في نفس الوقت ملك العراق".

وشاركت الخاتون فيصل الرأي في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة التي رأسها نقيب بغداد، وضمت جعفر العسكري ونوري السعيد وساسون حزقيال، إلى جانب توفيق خالدي للداخلية. وبتأثير مباشر منها، على ما تذكر في خطاب لأبيها، أشارت بإنشاء وزارة جديدة للصحة واختارت لها طبيبا مسيحيا من الموصل. وفيما يتصل باهتماماتها الخاصة، نجحت الخاتون في يوليو/تموز ١٩٢٢ في الحصول على تأييد الملك لقانون حماية الآثار في العراق، وهو القانون الذي قامت هي بتحريره، كما أنهما سعدت بتعيينها من قبل صديقها الملك وبموافقة كوكس مديرة مؤقتة للتراث التاريخي، ومديرة لمكتبة السلام، فكانت الأوروبية الوحيدة التي شغلت هذا الموقع .

صيف بغدادي طويل

كان ارتقاء فيصل عرش العراق مفتتح فصل سياسي جديد في تاريخ البلاد، وإيذانا بدخوله كلاعب جديد إلى حلبة السياسة العراقية. وفي هذا الفصل الذي امتد نحو ثلاثة عشر شهرا كان دور الخاتون مختلفا أيضا، إذ اضطلعت في الأساس بالقيام بمهمة ممثل الاحتلال ومحاوره مع الملك. وهذا استعدّ جيدا لسياسة الشد والجذب التي سينتهجها. فقد كان يعلم جيدا أن حكمه في العراق، وإن كان يعتمد في المقام الأول على بريطانيا، فإنه يحتاج أيضا إلى قوة سياسية محلية تشد من أزره وتحقق نوعا من التوازن مع القوة البريطانية،ولهذا عمل منذ البداية على استمالة الحركة الوطنية العراقية إلى صفه. فعلى ما تذكر الخاتون في خطاب لها إن فيصلا رفض طلبا من الحكومة البريطانية بأنه "يجب أن يعلن في خطاب توليه العرش أن السلطة الأعلى في البلاد هي للمندوب السامي البريطاني". كما تذكر أيضا الخاتون أن الانتداب كان غُصّة في حلق الشعب العراقي وأن فيصلا بدوره لم يرغب أن يكون خارج الموقف العام لشعبه، وتقول بهذا الصدد في خطاب لصديق لها: "منذ البداية ذكر الملك صراحة أنه سيعارض بقوة الانتداب، والأسباب بديهية، فهو يريد أن يثبت للعالم الإسلامي أنه معادٍ تماما للبريطانيين، وأن

قبوله لمساعدتهم لم يكن على حساب التضحية باستقلال بلد عربي، وأنه قد نال ما كان قد أعلنه بأنه يستطيع الحصول عليه عن طريق التحالف الحر وعلى قدم المساواة معنا".

وكان الحل الذي طرحه فيصل على البريطانيين كبديل للانتداب هُو عقد معاهدة حماية معهم. فقد دعا الملك الخاتون على العشاء في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٢١ ، وراح يحدثها كصديق عن همومه الشخصية وحزنه ووحدته وحسد أخويه علي وعبد الله له، فنصحته بأن يرسل في إحضار زوجه وأولاده إلى العراق، فرد عليها بأنه ليس لديه ثقة كبيرة في المستقبل، فلا زالت قطاعات عديدة من الشعب العراقي لا تؤيده، وأن الأتراك يسببون له المشاكل في الشمال، وأعرب عن رغبته في أن يوقّع معاهدة حماية مع بريطانيا، ولكنه لا يعرف الشروط التي سيضعها البريطانيون وهل سيوافق عليها أم لا، كما بيّن لها أن الوطنيين المعارضين للانتداب يزيدون من ضغوطهم عليه. كان الملك يهدف أن يعرف رأي الخاتون، ومن ثَم رأي سير برسي كوكس، ولم تبدِ الخاتون رأيا في المعاهدة المقترحة، فهي وإن كان لها مآخذ على الانتداب فإنها ملتزمة بسياسة حكومة بلادها التي كانت تتمسك به. وبدلا من ذلك راحت الخاتون تطمئن الملك بأنه لا توجد حاليا دواع للقلق، وحثته عليه أن يستخدم جاذبيته الشخصية بشكل متكرر في الاتصال بالناس، واقترحت عليه بهذا الصدد تنظيم سلسلة من دعوات العشاء للعرب والبريطانيين.

وانقضى العام ثم الشهور الأربعة الأولي من سنة ١٩٢٢ دون أن يطرأ جديد في المواقف. وفي مايو/آيار ١٩٢٢ تلقت الحكومة العراقية إنذارا من تشرشل وزير المستعمرات يطلب فيه أن توافق على الانتداب لكي تحصل على معاهدة الاستقلال، وهدّد بأنه إذا جاء الرد العراقي بالنفي فإن البريطانيين سينسحبون من العراق قبل نهاية العام. وفي الأسبوع الأخير من الشهر، وبعد عودتها من جولة في شرق الأردن وفلسطين ولبنان بصحبة أبيها، تلقت الخاتون دعوة لتناول الشاي مع الملك، ودار الحديث بينهما عما شاهدته وعرفته في رحلتها، ثم انتقل الملك إلى طلب نصيحتها بشأن الإنذار البريطاني، وأبدت الخاتون رأيها قائلة أنه لا مفر من قبول شرط تشرشل. وبالفعل، بعد عدة أيام قبل فيصل بشرط وزير المستعمرات، فهو مدين بالعرش للبريطانيين، وبحاجة لحمايتهم، فإذا انسحبوا من العراق، سيطيح به المُعارضون له وستقع البلاد في فوضى عارمة. ولكنه عاد وغيّر رأيه أمام ضغط الوطنيين العراقيين، وقال إنه يقبل بمعاهدة الاستقلال كوثيقة مستقلة وليست متفرعة عن الانتداب، وأصر على ضرورة اعتبار العراق كشريك على قدم المساواة مع بريطانيا العظمى، كما طالب بالإلغاء التام للانتداب. وكان رد تشرشل قاطعا: إن بريطانيا العظمى ستوقع على معاهدة الاستقلال فقط في إطار الانتداب، لأن هذا هو الوضع القانوني الذي أعطته عصبة الأمم للعراق حسب القانون الدولي.

وحدث أن قامت جماعة من الوطنيين بمظاهرة ضد البريطانيين، ورفض فيصل القبض عليهم، بل وراح يظهر تأييده للقوميين العراقيين. وعلمت الخاتون أن بعض مستشاريه كان قد أشار عليه بأن يعلن نفسه ملكا إسلاميا مستقلا، ففي هذه الحالة ستؤيده كل البلاد، وأنه أخذ يعير سمعه لمثل هذه النصائح. وفي خطاب لأبيها ذكرت الخاتون أن الشعب سيقف معه إذا نجح في تحقيق استقرار لعدة سنوات في ظل حكومة مستقرة وفعّالة، وليس بسبب تغير فجائي في الرأي.

وبدأت الخاتون تشعر بالقلق، ففيصل بسياسته هذه يهدم كل ما قامت به ليصبح ملكا، وهو بحاجة ماسة إلى حماية البريطانيين للاحتفاظ بعرشه، كما أنه يهدد السياسة البريطانية التي راهنت عليه كوسيلة للاحتفاظ بالنفوذ البريطاني في المنطقة. وجاءتها الفرصة لتقول له ما تفكر فيه عندما دعاها لتناول الشاي معه في ٤ يونيو/حزيران ١٩٢٢ . شرح فيصل موقفه بقوله إن مهمته أن يهدِّئ "المتطرفين"، وأنه من الأفضل السيطرة عليهم بدلا من أن يتركهم يجمحون، ولكن البريطانيين يصعِّبون من

مهمته لأنهم يرفضون دائما الاعتراف بوجود هؤلاء "المتطرفين". وردت عليه الخاتون بأنه لا يوجد مانع من إيجاد طريقة للتعايش بين الجميع، ويكفي أن يوافق الملك على الانتداب ليعيش الجميع في وئام. ووعدها الملك بأن يحاول ذلك. وعندما عادت الخاتون إلى منزلها كتبت: "أنا لازلت قلقة من هذه المقابلة. فيصل من ألطف الرجال في العالم، ولكن شخصيته ضعيفة بشكل مذهل. إن لديه أفكار نبيلة للغاية، ولكنه يتعثر باستمرار في أقل الموانع شأنا. لقد ربط عربته بالنجوم، ولكن الحبل طويل جدا حتى أنه يَعْلَق بكل الشجيرات الجانبية. ولا يمكن الحصول على شيء منه دون الإسراف في بذل اللطف الشخصي، وهذا في الحقيقة ليس صعبا، ولكن يجب أن نتذكر أنه يغيّر الاتجاه في كل مرة يتنفس فيها. فهذه الليلة تركته مقتنعا بأن أمنيتي الوحيدة هي خدمته، وغدا سيمتلأ بالشكوك. ومع ذلك فهو في أعماق عقله، ورغم كل تغيرات الاتجاه في الطريق، يثق فينا، ويعتقد أن واحدا أو اثنين منّا (السيد كرنواليس والكابتن كليتن وأنا) قادر على أن يغامر بحياته من أجله، وهذه هي أفضل ورقة لنا معه".

وكما توقعت الخاتون عاد فيصل أدراجه في اتجاه الحركة الوطنية، وأسفت الخاتون لهذا وتمنّت لو كان الملك أكثر ثباتا "إنه يفقد فرصة حياته، لكن ماذا نفعل؟". بعد أسبوعين جاءت دعوة أخرى من الملك. وفي هذا اللقاء استعرض فيصل أمامها كل الأحداث في مؤتمر الصلح بباريس حيث خذلته بريطانيا وتركت سوريا في أيدي الفرنسيين، وأقرت له الخاتون بمسؤولية البريطانيين فيما حدث في سوريا، وفي آخر اللقاء وعدها فيصل بأنه سيتبع إرشاداتها إذا قدمت له الحكومة البريطانية معاهدة يمكن التوقيع عليها بشرف.

وعندما عُرِضَت على مجلس الحكومة العراقية مسودة المعاهدة متضمنة كلمة 'الانتداب'، التي كانت بمثابة لدغة مؤلمة للشعب العراقي، رفضها الوزراء وزعماء الشيعة والحركة الوطنية، وكذلك رفضها الملك. وتوتر المناخ السياسي، وقتل اثنان من شيوخ قبائل الفرات المؤيدين للإنجليز، واستمر الهياج أسبوعا، وأعلن كوكس أنه لن يقبل بتصعيد الأحداث. وضاقت الخاتون بسياسة اللعب على الحبلين التي ينتهجها الملك فيصل، وصرحت بذلك لنوري السعيد، وقالت له كيف يمكن أن نستمر في الوثوق بالملك؟ وفي ٦ يوليو/تموز ١٩٢٢ رفضت دعوة الملك إياها لتناول الشاي، ولكنها أمام إلحاح كُرنواليس ذهبت إلى القصر، ومع ذلك لم تنجح في إقناع فيصل بقبول المعاهدة. واعتقدت أن الحل الوحيد لإقناع الملك بالتوقيع هو أن يتعهد البريطانيون بأن تكون المعاهدة مشروطة بإلغائها في وقت وجيز، ورأت أن وزير المستعمرات يمكن أن يقدم هذا الضمان إلى الملك بشكل شخصي.

ودخلت البلاد في أزمات سياسية متتالية، فكان الوزراء يستقيلون تقريبا في نفس يوم تعيينهم، وكان الملك يعامل النقيب معاملة سيئة، ويعمل على عكس نصائح المؤيدين لبريطانيا مثل نوري السعيد. ورأت الخاتون أن الملك على وشك السقوط الكامل تحت نفوذ "المتطرفين"، وخشيت أن يؤدي ضعفه إلى سقوطه وانهيار النفوذ البريطاني، وكتبت "إن الملك في حد ذاته شخصية ساحرة. إنه ليّن كالماء، ولكنه ذو فطرة سويَّة للغاية، ويتجاوب في الحال مع كل ما هو نبيل وكريم. هو بالفطرة شخص طيب وفطين، لكن لديه عيوب الشرق الرهيبة: نقص في الشجاعة الأدبية، وافتقار إلى التوازن الذهني. أظن أن هذه السمة الأخيرة هي النتيجة الطبيعية التي لا مناص منها للجهل ... إن افتقاره للحزم وجُبْنَه سيفضي في آخر الأمر إلى القضاء علينا".

وجاءت ذكرى ولاية العرش في ٢٣ أغسطس/آب والأحوال في البلاد لا تزال مضطربة والآراء منقسمة بشأن الانتداب، وحينما ذهبت الخاتون بصحبة برسي كوكس إلى مقر الاحتفال سمعت نداءات وأصوات غاضبة من المحتشدين، وفي

المساء علمت من جواسيسها أن المحتشدين كانوا يصيحون "يسقط الانتداب"، وأنهم كانوا قادمين من مظاهرة شعبية صرح بها الملك نفسه. وغضب برسي كوكس وأرسل خطابا حادا إلى الملك، ولكن تأجّلت المواجهة بسبب مرض الملك ودخوله المستشفى حيث أجريت له جراحة عاجلة. وفي المستشفى عاداه برسي كوكس وكُرنواليس ونصحاه بضرورة اتخاذ قرارات حاسمة ضد "المتطرفين"، ورفض فيصل بقوله إنه إن فعل ذلك فستثور عليه "الرعية". وبينما كان الملك في المستشفى، وأمام تزايد الاضطرابات عالج كوكس الأزمة على طريقته. اعتقل زعماء الحركة الوطنية، وأغلق صحف "المتطرفين"، وأعلن عدم قانونية أحزابهم. وفي نفس الليلة، أذاع بيانا جاء فيه أنه حيث لا يوجد مجلس للوزراء، وحيث أن الملك مريض بشكل خطير، فإن المندوب السامي سيأخذ على عاتقه مهمة تسيير شؤون الحكومة.

وفي يوم من أيام سبتمبر/أيلول وبعد تماثل الملك للشفاء أقيم حفل عشاء في القصر الملكي للترحيب بقدوم أخيه الأصغر الأمير زيد من الحجاز. وفي خلال حفل العشاء حاول الملك أن يشرح للخاتون، وبالتالي للجانب البريطاني، سر سياسته المذبذبة، فقال إنه وقومه كانوا عبيدا على مدى قرون طويلة، والعبد يجب أن يحمي نفسه بالدهاء، ولهذا هو مضطر إلى الاحتفاظ بقدم في كل جانب، وأنه "حتى أنا" يفعل ذلك، فهم لم يتدربوا على ممارسة الحرية ردحا طويلا ليصبحوا قادرين أن يكونوا أحرارا.

بدأت الأحوال تأخذ في الهدوء حينما عرضت على الملك فيصل مسودة للمعاهدة تخلو من ذكر ’الانتداب‘ وإن تضمنت كل شروطه، كما تلقى وعدا من تشرشل بأن يفعل كل ما هو ممكن لينضم العراق إلى عصبة الأمم. ارتاح الملك للوعد، لأنه اعتبر أن الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية يعني الاعتراف بالعراق كدولة ذات سيادة، فوافق على معاهدة التحالف، ووقع عليها في ٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٢، وتم التصديق عليها في العاشر من الشهر نفسه.

الأفــــول

انفرجت الأزمة بين الملك فيصل وسلطة الاحتلال الإنجليزي في العراق، ولم يعد الملك في حاجة إلى الخاتون كرابطة اتصال مع المندوب السامي البريطاني، فأخذ دورها السياسي في التضاؤل، ونفوذها في الانكماش. وظهر هذا في مسألتين: تهديد ابن سعود للعراق، والمسألة الكردية. أما عن الأولى، فقد نجمت مباشرة بعد تولي فيصل العرش. فلم ينظر عبد العزيز آل سعود بعين الرضا إلى مبايعة القبائل البدوية غرب الفرات الأوسط لفيصل، وكان يرى أنه من الطبيعي أن تخضع له هذه القبائل، خاصة عنيزة التي ينتمي إليها ابن سعود نفسه. شعر فيصل بالخطر الذي يهدده من سلطان نجد، وصرّح الملك بهذا إلى جرترود قائلا لها إن لم نوقف أقدام ابن سعود فإننا سنجد أنفسنا في بحر ثلاثة أشهر في حرب معه داخل العراق، وأعاد عليها مخاوفه عندما أغار ابن سعود على المناطق الحدودية في جنوب وغرب البلاد. ولم تكن جرترود جاهلة بأطماع ابن سعود في العراق وبتوجهاته العدائية نحو أسرة الشريف حسين. وكانت تهدئ من روع فيصل مؤكدة له أن البريطانيين سيوقفونه عند حده. ولكنهم لم يتدخلوا مباشرة وبالسرعة التي كان يتوخاها الملك فيصل بقصد الضغط عليه لإظهار مدى حاجته إليهم لحماية مملكته من الأخطار الخارجية. وبالفعل لم تحل هذه المشكلة إلاّ في أوائل ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٢ بعد عقد اجتماع بين برسي كوكس وابن سعود واتفاقهما على ترسيم الحدود بين العراق والدولة السعودية والكويت. واقتصر دور الخاتون في هذه المسألة على إعداد الخرائط التفصيلية بمواطن القبائل ومرابعها وآبارها، بل إنها لم تكن ضمن أعضاء الوفد البريطاني العراقي الذي ذهب للتفاوض مع ابن سعود.

أما عن المسألة الكردية، فقد كانت الحكومة البريطانية تميل إلى إقامة منطقة حكم ذاتي كردية في شمال العراق، في حين كانت جرترود لا ترى ذلك لأن الدولة العراقية "لا يمكن أن توجد دون الإقليم الشمالي، فبغداد تعتمد بشكل كبير على الموصل". وحينما وقعت اضطرابات في الشمال توجهت الخاتون في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢ إلى الموصل للتقصي والبحث، والتقت وجهاء ورؤساء الجماعات الدينية والعرقية، وعادت إلى بغداد في ١٦ من الشهر المذكور دون إنجاز شيء ذي بال سوى اقتناعها بأن أهل هذا الإقليم سيدينون بالولاء إلى العراق إذا ابتعدت أصابع الأتراك عن الإقليم. ورغم أن سير برسي كوكس كان متفقا بوجه عام مع رأي الخاتون، وتوجّه في أواخر سنة ١٩٢٢ إلى لندن لإقناع حكومته برأيه، فإن الخاتون توارت عن الأنظار في تطورات المسألة الكردية، ربما لأن المسألة كانت ذات بُعْد دولي وأقل ارتباطا بالشؤون العربية. وبالفعل مرت المسألة الكردية بعدة مراحل دولية ابتداء بمعاهدة لوزان في ١٩٢٣ ، ومرورا بإحالة المسألة على عصبة الأمم سنة ١٩٢٤، وحضور لجنة الحدود التابعة لها إلى العراق في يناير ١٩٢٥ لتعيين الحدود بين العراق وتركيا، وقرار هذه اللجنة منح إقليم الموصل إلى العراق في مارس/آذار ١٩٢٥، وانتهاء بتوقيع تركيا على معاهدة ١٩٢٦ التي وافقت بمقتضاها على قرار لجنة عصبة الأمم.

والحقيقة أن الخاتون لم تكن جاهلة بما يمكن أن يحمل لها قابل الأيام من ضعف في نفوذها، إذ لم يمض الحول على ولاية فيصل عرش العراق حتى داخلها إحساس بأنه سيقلل من اعتماده عليها كقناة اتصال حالما توصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية، وكتبت مشيرةً إلى الملك "آمل أن يظل على ولائه لي كما هو حتى الآن، لأن هذا يسهل كثيرا الأمور، وأيضا يظل على ولائه للسيد كُرنواليس ... فنحن الاثنين اللذين يقودانه". وإذا اتضح بجلاء من القول السابق وعي الخاتون بقوة نفوذها وكُرنواليس على الملك فيصل، فإنه أيضا يفهم ضمنيا أن استمرار "ولاء" الملك للخاتون، وبالتالي احتفاظها بالنفوذ، إنما يندرج في حيز التمني والرجاء. ولكن أكثر ما يثير الانتباه أنه لم يصدر عن الخاتون ما يشير إلى قلقها على ضعف نفوذها في الجانب البريطاني، فقد كانت حتما عارفة بأن مصداقيتها العالية لدى المندوب السامي البريطاني هي المصدر الحقيقي لقوة نفوذها على الملك فيصل، وكانت تعلم أن سير برسي كوكس سيحال إلى التقاعد في غضون الشهور التالية. فماذا أعدّت الخاتون لتحتفظ بنفوذها على الجانب البريطاني؟

يبدو أنها لم تخطط لهذا الأمر، فثقتها الكبيرة في مكانتها وقدراتها وعلاقتها القوية بالملك فيصل وبغيره من القوى السياسية العراقية جعلتها واثقة بأن حاجة السلطة البريطانية في بغداد إليها ستظل قائمة. ولكن هل كانت تطمح في أن تتولى منصب المندوب السامي البريطاني؟ أجل، فقد عبرت عن طموحها هذا من قبل، ولكنه على الأرجح كان من باب الأمنيات والرغبات المستحيلة، فلم تتولَّ امرأة هذا المنصب في تاريخ الإمبراطورية البريطانية، كما أن ترشيح سير برسي كوكس إياها للمنصب، لو فعل، ما كان كافيا، فلم يكن صاحب الكلمة الأخيرة بهذا الشأن. زيادة على ذلك، فإن طبيعة شخصيتها الجامحة في الاعتداد بالنفس إلى حد الغرور كان حائلا دون أن تطلب منصبا بعينه، أيا كان المنصب، فهي لم تطلب الانضمام إلى المخابرات البريطانية، ولم تسع إلى منصب السكرتير الشرقي، ولكنها كانت تقبل بمهمة ما أو منصب ما إن جاءها عن طريق الترشيح، فعندئذ تتيه به زهوا لأنها تعتبره اعترافا بجهودها وبأهليتها ومصداقيتها. ولهذا ركّزت على تدعيم نفوذها على الجانب العراقي، وربما كان لديها مخطط يرمي لمدّ حكم فيصل إلى بقاع أخرى من المشرق العربي مثل الشام، فقد عبّرت عن ذلك صراحة للملك، كما أنها في مناسبة أخرى قالت أنها وكرنواليس يقودان فيصلا، و"به نقود أقدار العالم العربي"، ورغم المبالغة

في هذا القول، فإنه يحمل الإشارة إلى الرغبة أو النية في تحويل فيصل إلى مَلِك لدولة عربية كبرى مثلما كان يأمل أبيه الشريف حسين.

ولهذا حرصت الخاتون على توطيد علاقتها بمستشار الملك كُرنواليس، وبالفعل أخذت العلاقة بينهما تأخذ منحى خاصا في ٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٢ ، وهو اليوم الذي ضمهما مع الملك إفطار في الخلاء في إحدى المزارع الخاصة بالقرب من بعقوبة. وبعدها تجددت اللقاءات وتعددت، وتحولت الصداقة بينهما إلى علاقة عاطفية حميمة. وفي نشوة شهور الحب التي كانت تعيشها، تلقت الخاتون ضربة قاصمة في نفوذها إذ تقاعد سير برسي كوكس وغادر بغداد في الأول من مايو/آيار ١٩٢٣ ، ورغم أن التقاعد لم يكن مباغتا لها، فالراجح أن المفاجئة الحقيقية لها أن خلفه سير هنري دوبز لم يبد أي احتياج لها، فقلما كان يستشيرها، كما كان لا يسمح لها باتخاذ مبادرات من عندياتها، وعلى حد قولها كان يقوم بعمل الأشياء ثم يذكرها لها. وأيضا لم يعد الملك في حاجة إلى مشورتها السياسية، واقتصرت العلاقة بينهما على الصداقة الشخصية. ويظهر أن الخاتون تعويضا عن تضعضع نفوذها، ركّزت جهودها وحيويتها على النشاط الأثري، ففي خريف ١٩٢٣ حصلت من الملك فيصل على موافقته على تأسيس متحف بغداد الذي بدأ في إحدى حجرات القصر، وأخذت على عاتقها مهمة جمع وتصنيف القطع الأثرية، كما قامت بالإشراف على بعثات الحفائر الأثرية. وربط أحد موظفي السكة الحديدية الإنجليز بين انهيار نفوذ الخاتون ونشاطها الأثري في عبارة كاشفة، فيقول "إن من الواضح أن 'الملكة غير المتوّجة' لم تعد الأولى، ولا الوحيدة في البلاد، ولكن ما هو غير واضح على الإطلاق هو موقعها، اللهمّ إلا كمستشارة ذات صلاحيات لتوزيع امتيازات التنقيب على جماعات المنقبين عن الآثار".

وحينما ذهبت الخاتون إلى إنجلترا في يونيو/حزيران ١٩٢٣ شاهدت بعينها التدهور الاقتصادي الذي حل ببلادها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكيف أودت الإضرابات العمالية المتلاحقة بثروة عائلتها ومركز أبيها المالي والاجتماعي. وفي الصيف التالي بينما كان حبيبها كُرنواليس في لندن ينهي إجراءات طلاقه من زوجته، سقطت الخاتون مريضة في أواخر أغسطس/آب ١٩٢٤ ، ووصفت مرضها هذا بأنه اكتئاب أسود نزل عليها كسحابة سوداء. ولم تكن عودة كرنواليس حرا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٤ دافعا كبيرا لسعادتها، فقد عرضت عليه الزواج، ولكنه رفض على عكس ما كانت تتوقع. وكانت الضربة شديدة لكبريائها وطموحها، كما كانت تكريسا لوحدتها الخانقة. وعادت إلى لندن في صيف ١٩٢٥، وراحت تبثّ أحزانها إلى أختها موللي، وصرحت لها بحيرتها بين عودتها إلى بغداد ولقائها بكرنواليس بعد مهانة رفضه الزواج وبين الاستقرار في إنجلترا ومواجهة الوحدة القاتلة. واختارت العودة إلى بغداد ربما أملا في أن يغيّر كُرنواليس من موقفه، ورغبة في إتمام آخر إنجاز لها وهو افتتاح متحف بغداد. وبعد عودتها في ٣٠ أغسطس/آب ١٩٢٥ تأكدت من ضياع نفوذها بشكل كامل، فالمندوب السامي البريطاني لا يوليها أهمية تذكر، وإن لم يتخل عن مجاملتها بالغداء معها أو دعوتها على العشاء، والملك فيصل لا يطلب رأيها في أي مسألة سياسية، بل تردد أنه في إحدى المناسبات عبّر عن ضجره منها وضيقه من محاولات دس أنفها في بعض الأمور، ومع ذلك حافظ على بعض مظاهر الصداقة مثل تناول الشاي أو لعب البريدج معها من حين لآخر. ولم ينته العام إلا وسقطت مريضة بالتهاب رئوي حاد، وما أن تماثلت إلى الشفاء حتى علمت بوفاة أخيها الأصغر هوجو، رجل الدين، بحمى التيفود.

ومع ذلك واظبت الخاتون على القيام بعملها في منصب السكرتير الشرقي، ولكن دون رغبة وبشكل روتيني، وعاشت في عزلة رهيبة لم تعتدْ عليها، فلا أحد يتردد على مكتبها، ولا أحد يشعر بوجودها. وأطبقت جدران الوحدة على منزلها، فلا أسرة، ولا ابن أو ابنة، ولا زوج أو حبيب، يؤنس وحدتها، حتى كُرنواليس أدار لها ظهره. وتوقفت حفلات الشاي، وقلما قام أحد بزيارتها، وأصبحت مقلة في كتابة يومياتها، ورسائلها التي كانت تصل إلى خمس عشرة صفحة أصبحت موجزة ومقتصرة على أخبار نشاطها الترفيهي المتضائل. وفي هذا الإطار المكلل بالسواد كان ثمة شعاع ضوء خافت متقطع ولكنه كان كافيا ليثير فيها قدرا من الحيوية، إنه كان عملها في تأسيس متحف بغداد، وأتمت العمل وافتتح المتحف بحضور الملك في ٢٦يونيو/حزيران ١٩٢٦ . وبعد انقضاء نشوة الافتتاح عادت إلى حياة العزلة والاكتئاب، وفي هذه الحالة وصلها خبر اكتئاب والدها وتدهور حالته الصحية، ولكنها رفضت الذهاب إلى بريطانيا بحجة مسؤوليتها الجديدة في المتحف. ويبدو أنها في هذه الفترة بيّتت النية على الذهاب إلى أبعد ما يتصوره المرء. كتبت إلى زوجة أبيها فلورنس قائلة "إن حياتي هنا في غاية العزلة، والمرء لا يمكن أن يظل يعيش وحيدا للأبد. على الأقل أعتقد أنني لا أستطيع". وفي رسالة أخرى إلى مساعدها السابق الأثري ج. م. ويلسون تقول: "لدي انطباع قوي بأن الأمور تصل إلى نهايتها، ولا شيء مؤكد عما سأفعله بعد ذلك، إن وجد ثمة ما أفعله".

في ١١ يوليو/تموز ١٩٢٦ ، ثلاثة أيام قبل تمامها العام الثامن والخمسين من عمرها، وبعد تناولها الغداء مع سير هنري دوبز عادت الخاتون إلى بيتها لتواجه سحابة الاكتئاب التي تلم بها كل مساء، ثم خرجت عصرا لتجتمع مع رفاق السباحة، ولكنهم وجدوا تيار دجلة شديدا، فرجعت مرة أخرى إلى البيت، وطلبت من خادمها إيقاظها السادسة صباحا، وصعدت إلى غرفتها، أخذت جرعة زائدة من الحبوب المهدئة، أطفأت النور وذهبت في سبات طويل. وفي اليوم التالي أذيع الخبر، وكتب الموظف الانجليزي الكولونيل فرانك ستفورد، الذي أُوكِلت إليه مهمة إجراءات الوفاة، تقريرا قال فيه أن الخاتون ماتت موتا طبيعيا، ولكنه خلص إلى نتيجة شخصية مؤداها أن الخاتون انتحرت، وهذا هو ما شاع وتناقلته الألسن في بغداد. وأقيمت للخاتون جنازة رسمية تصدرها المندوب السامي البريطاني ورئيس الوزراء العراقي، ودُفِنَت في المقبرة الإنجليزية بعاصمة الرشيد.